

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي

-دراسة حالة بمركز الضرائب بالأغواط -

تحت إشراف الأستاذ:

- د. مراد مصطفى

من إعداد الطالبتين:

- سبع سامية جوجة
- لعجالي مليكة

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ

- د. سعيداني محمد السعيد

مقررا

أستاذ محاضر (أ)

- د. مراد مصطفى

ممتحنا

أستاذ محاضر (ب)

- أ. عامري محمد الطاهر

محضر رقم 13/م.ج.م/2024 بتاريخ: 2024/06/27

السنة الجامعية 2024/2023

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله .

أولا نحمد الله حمدا كبيرا ونشكره شكرا كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي نتمنى أن ينال رضا الجميع ونتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف

"الدكتور مراد مصطفى"

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة ، ونتمنى له مشوار مهني حافل بالنجاح.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو بكلمة طيبة

شكرا جزيلا و جزاكم الله عنا كل خير.

إهداء

مرّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطّأها بثبات بفضل من الله ومنّه.

أهدي تخرجي وهذا العمل المتواضع وثمره مجهوداتي إلى أبي وحبیب قلبي "رحمه الله" الذي لطالما كان أحد احلامه حضور حفل تخرجي.

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي إلى من كانت سندي ويدي اليمنى في هذه المرحلة أُمي الحبيبة . إلى من دعمني عند ضعفي وازاح عني المتاعب ممهدا لي الطريق زارعا الثقة والإصرار بداخلي أخي الغالي .

اليكنّ أخواتي الغاليات .

إلى كل أساتذتي الذين كان لهم الدور الأكبر في مُساندتي

ومدّي بالمعلومات القيّمة.

داعية المولى - عزّ وجلّ - أن يُطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية، أنواعها، مكوناتها، مقوماتها و إجراءاتها، بالإضافة إلى خطواتها وطرق تقييمها، ومدى مساهمتها في الحد من الفساد المالي. كما تم التطرق إلى كل من الفساد المالي، أنواعه، أسبابه، مظاهره، آثاره و أدوات السيطرة عليه وطرق معالجته. وقد استهدفت هذه الدراسة عينة مكونة من 40 فرداً موظفاً بمركز الضرائب بولاية الأغواط. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة و تم الاعتماد على برنامج SPSS في تحليل النتائج واختبار فرضياتها. وقد توصلت الدراسة الى نتائج مهمة منها:

- نظام الرقابة الداخلية يمثل أداة فعالة وحيوية في مكافحة الفساد المالي.
- يوجد مجموعة من الطرق لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: نظام رقابة داخلية ، فساد مالي .

ABSTRACT

This study aims to elucidate the role of internal control in mitigating financial corruption by examining the concept of internal control, its various types, components, fundamentals, procedures, steps, and evaluation methods, as well as its effectiveness in curbing financial corruption. Furthermore, the study delves into financial corruption, exploring its types, causes, manifestations, impacts, control tools, and remedial measures. The research targeted a sample of 40 employees at the Tax Center in Laghouat. To achieve the study's objectives, a questionnaire was employed as the primary data collection instrument, and the SPSS software was used for data analysis and hypothesis testing. The study yielded significant findings, including:

- The internal control system is a crucial and effective instrument in combating financial corruption.
- Various methodologies exist for assessing the efficacy of the internal control system.

Keywords: Internal Control System, Financial Corruption.

فهرس المحتويات

ص	المحتوى
I	شكر و عرفان
II	إهداء
III	المستخلص
V - IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
أ - ح	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية و الفساد المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية
3	المطلب الأول: تعريف و نشأة الرقابة الداخلية
5	المطلب الثاني : انواع و مكونات الرقابة الداخلية
9	المطلب الثالث: مقومات و إجراءات الرقابة الداخلية
14	المطلب الرابع: خطوات و طرق تقييم الرقابة الداخلية
18	المبحث الثاني: عموميات حول الفساد المالي
18	المطلب الأول: تعريف الفساد المالي
18	المطلب الثاني: أنواع و مظاهر الفساد المالي
21	المطلب الثالث: أسباب الفساد المالي و أدوات السيطرة عليه
22	المطلب الرابع: أثار الفساد المالي و طرق مكافحته
24	المبحث الثالث : العلاقة بين الرقابة الداخلية و الفساد المالي
24	المطلب الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي
25	المطلب الثاني: الإجراءات الرقابية التي تحد من إنتشار ظاهرة الفساد المالي
26	المطلب الثالث: إستراتيجية الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي
27	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
29	تمهيد
30	المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة
30	المطلب الأول : تعريف و نشأة مركز الضرائب
30	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
34	المطلب الثالث: أهم الضرائب و الرسوم المسيطر عليها من قبل مركز الضرائب

35	المبحث الثاني: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية
35	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية
36	المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية
37	المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات
41	المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات
41	المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين
44	المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة
47	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
52	خلاصة الفصل الثاني
53	خاتمة
54	قائمة المراجع
57	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1-1	مخطط المكونات الأساسية لبيئة الرقابة	8
الشكل 2-1	مخطط مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية والوسائل المستعملة لذلك	15
الشكل 3-1	مخطط لأهم الرموز المستخدمة في خرائط التوقع	17
الشكل 1-2	مخطط الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	31
الشكل 2-2	مخطط المصلحة الرئيسية لتسيير	32
الشكل 3-2	مخطط المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	32
الشكل 4-2	مخطط المصلحة الرئيسية للمنازعات	33
الشكل 5-2	مخطط مصلحة القباضة	33
الشكل 6-2	مخطط أهم الضرائب والرسوم المسيطر عليها من قبل مركز الضرائب	34
الشكل 7-2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	41
الشكل 8-2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	42
الشكل 9-2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	43

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	ص
الجدول 1-2	مجتمع وعينة الدراسة والإستبانات المسترجعة وغير المسترجعة	35
الجدول 2-2	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور	38
الجدول 3-2	معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	39
الجدول 4-2	ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ Alpha Crombach"	40
الجدول 5-2	معاملي الالتواء (skewness) والتفرطح (kurtosis)	40
الجدول 6-2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	41
الجدول 7-2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	42
الجدول 8-2	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	43
الجدول 9-2	فئات مقياس "Likert" الخماسي ودلالاتها	44
الجدول 10-2	التحليل الوصفي لفقرات محور "الرقابة الداخلية"	44
الجدول 11-2	التحليل الوصفي لفقرات محور "الحد من الفساد المالي"	46
الجدول 12-2	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	47
الجدول 13-2	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	48
الجدول 14-2	نتائج تحليل التباين للانحدار (المتغير التابع = الحد من الفساد المالي)	49

مقدمة

تعد الرقابة الداخلية في مفهومها العام أداة لتبصير إدارة المؤسسة عن مدى الاتساق في تنفيذ برامجها وأهدافها وفقاً للصلاحيات المخولة. في هذا المجال و تهدف الرقابة الداخلية إلى منع واكتشاف الأخطاء وحماية أصول المؤسسة، سواء كانت مادية مثل المكنائ والمعدات أو غير مادية مثل الأصول غير الملموسة . تركز الرقابة الداخلية على معايير الكفاءة والفعالية في التشغيل وعدالة ومعقولية التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة .

يمثل الفساد المالي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لما له من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع والسياسة. فهو يهدم الثقة في المؤسسات العامة، ويضعف من كفاءة الإدارة المالية، ويساهم في هدر الموارد العامة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الرقابة الداخلية كأداة رئيسية للحد من الفساد المالي وضمان نزاهة وشفافية العمليات المالية في المؤسسات.

في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول العربية، ومنها الجزائر، جهوداً مكثفة لتعزيز نظم الرقابة الداخلية وتطويرها بهدف مكافحة الفساد المالي. تأتي هذه الجهود في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية والخاصة. تعتمد هذه الجهود على تطبيق معايير الرقابة الداخلية الصارمة وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، سواء كانت داخلية أو خارجية، في الكشف عن التجاوزات المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

يعتبر الفساد من الأمراض الخطيرة التي تهدد حاضر الشعوب ومستقبلها لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، حيث انه إنتشر في الأجهزة الإدارية على كل المستويات، وأصبح هناك فساد على مستوى الدول والمؤسسات والأفراد، مما أدى إلى تأسيس منظمات عالمية غير حكومية لمحاربة الفساد مثل منظمة الشفافية والعننية. رصدت هذه المنظمات حالات الفساد وأقرت أن الفساد في العالم الثالث مصدره العالم الأول . الفساد المالي يعد آفة تقتك بمقدرات الشعوب وتعرقل خطط التنمية وتجعل الوظيفة سلعة تباع وتشتري بالرشوة، مما يستدعي إيجاد سبل فعالة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، مع التركيز على الفساد المالي.

إشكالية البحث

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"كيف يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن يساهم بفعالية في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات؟"

وبناء على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مكونات نظام الرقابة الداخلية؟
2. ما هي مظاهر وأسباب الفساد المالي؟
3. ما هي مقومات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية؟
4. ما هو الدور الفعلي للرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي؟

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية :

1. **الفرضية الأولى:** "يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في مركز الضرائب بولاية الأغواط".
2. **الفرضية الثانية:** "يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي في مركز الضرائب بولاية الأغواط".
3. **الفرضية الثالثة:** "يوجد دور ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي في مركز الضرائب بولاية الأغواط".

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1. **تحسين الأداء المؤسسي:** يساهم البحث في تحسين الأداء المؤسسي من خلال تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية. يتيح فهم كيفية تطبيق الرقابة الداخلية بشكل صحيح للإدارة.
2. **مكافحة الفساد المالي:** يسلط البحث الضوء على دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي، مما يساعد في الحفاظ على الموارد المالية للمؤسسات وتحقيق العدالة الاقتصادية.
3. **تعزيز الشفافية:** يعمل البحث على تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات من خلال فهم العلاقة بين الرقابة الداخلية والفساد المالي.

أسباب اختيار الموضوع

- ميولات شخصية للموضوع .
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال الرقابة الداخلية والفساد المالي .
- المكانة التي تحوزها الرقابة الداخلية في الاقتصاديات الحديثة والحاجة إلى فهم هذا النظام .
- حاجة المؤسسات الجزائرية للرقابة الداخلية قصد تحسين وتفعيل أدائها.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي من خلال تحليل مكونات وأهداف نظام الرقابة الداخلية، ووسائلها ومقوماتها الأساسية، بالإضافة إلى استراتيجيات تقييم فعالية النظام الرقابي في المؤسسات. تسلط الدراسة الضوء على أسباب الفساد المالي وأدوات السيطرة عليه، ودور التدقيق الداخلي في اكتشاف الغش والاحتيال المالي، بالإضافة إلى أثر الفساد المالي على الاقتصاد والمجتمع وطرق معالجته.

و ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- **تحليل الإطار النظري للرقابة الداخلية:** دراسة تعريف وأنواع ومكونات وإجراءات الرقابة الداخلية. يتضمن ذلك فهم الأطر النظرية والتطبيقية التي تقوم عليها أنظمة الرقابة الداخلية وكيفية تنفيذها بفعالية.
- **استكشاف الفساد المالي:** تحديد أنواع وأسباب وآثار الفساد المالي. يهدف البحث إلى تحليل الظاهرة بشكل شامل، بما في ذلك الأسباب التي تؤدي إلى الفساد المالي وكيف يمكن السيطرة عليه.
- **تحديد العلاقة بين الرقابة الداخلية والفساد المالي:** تحليل كيفية تأثير نظام الرقابة الداخلية على الحد من الفساد المالي. يسعى البحث إلى تقديم فهم عميق لكيفية تفاعل الرقابة الداخلية مع الفساد المالي وتأثيرها في تقليله.

المنهج المستخدم

1. **المنهج الوصفي :** في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي ، حيث يعتمد على وصف وتحليل الظواهر كما هي في الواقع. وتمت الاستعانة باستبيان كأداة لجمع البيانات من العينة المستهدفة، ما يساهم في توفير معلومات دقيقة وشاملة تساعد في تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات المطروحة. ويساعد هذا المنهج في تقديم فهم متكامل لموضوع الدراسة من خلال تحليل البيانات المستخلصة من الاستبيان بشكل منهجي و ربطها بالنظريات المتعلقة بالرقابة الداخلية والفساد المالي.

تقسيم البحث وتبويبه

الفصل الأول يتناول الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية والفساد المالي حيث بدأت الدراسة بتمهيد يقدم نظرة عامة على الموضوع وأهمية الدراسة والأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها، وبعدها تم الانتقال الى المبحث الأول، الإطار النظري للرقابة الداخلية، والذي تضمن خمسة مطالب: تعريف ونشأة الرقابة الداخلية، أنواع ومكونات الرقابة الداخلية، مقومات وإجراءات الرقابة الداخلية، خطوات وطرق تقييم الرقابة الداخلية، وأهداف الرقابة الداخلية. بعد ذلك، تناول المبحث الثاني عموميات حول الفساد المالي عبر أربعة مطالب: تعريف الفساد المالي، أنواع ومظاهر الفساد المالي، أسباب الفساد المالي وأدوات السيطرة عليه، وآثار الفساد المالي وطرق مكافحته. ثم جاء المبحث الثالث الذي استعرض العلاقة بين الرقابة الداخلية والفساد المالي، متناولاً ثلاثة مطالب هي دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي، الإجراءات الرقابية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي، واستراتيجية الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي. واختتم الفصل بخلاصة تُقدّم ملخصاً لأهم النقاط التي تم تناولها.

الفصل الثاني ركز على الدراسة الميدانية بداية بتمهيد يقدم نظرة عامة على هذه الدراسة وأهميتها، حيث قدّم المبحث الأول المؤسسة محل الدراسة عبر ثلاثة مطالب: تعريف ونشأة مركز الضرائب، الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب، وأهم الضرائب والرسوم المسيطر عليها من قبلها. وتناول المبحث الثاني تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية من خلال ثلاثة مطالب: منهجية الدراسة الميدانية، أساليب المعالجة الإحصائية، وصدق وثبات أداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات. وأخيراً، عرض المبحث الثالث تحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات عبر ثلاثة مطالب هي تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين، عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة، واختتم الفصل بخلاصة تستعرض أهم النتائج.

الدراسات السابقة

براق محمد مداخله مداخله بعنوان "دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري 2012" هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح أهمية مفهوم حوكمة الشركات والدور المنتظر منه في العمل على التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية (المراجعة الخارجية، الرقابة الداخلية، لجان المراجعة..... الخ) والخارجية (المراجعة الخارجية.....) للحد من الفساد المالي والإداري المستشري في الشركات سواء في القطاع العام أو الخاص، وذلك من خلال تحديث هذه الآليات سواء الداخلية أو الخارجية بما يتوافق ومتطلبات مفهوم حوكمة الشركات هذه الأخيرة .

مسعود دراوسي مداخله بعنوان "فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كأنتية للحد من الفساد المالي والإداري 2012" أبرزت هذه الدراسة تطور المراجعة الداخلية ودور لجان المراجعة في المراجعة الداخلية وأبرزت أيضاً دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ومحاربة الفساد وبينت أيضاً كيفية مواجهة الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة حيث تعد المراجعة الداخلية أحد الركائز التي توجه عمليات الشركات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجيات ومنحها إمكانية تدقيق تنفيذها ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها .

مفتاح صالح مداخله بعنوان "الفساد المالي والإداري أسبابه، مظاهره ، ومؤشرات قياسه 2012" هدف هذا المبحث إلى التوصل إلى بعض النتائج والتي منها أنه:

- يعد الفساد الإداري والمالي من أخطر أنواع الفساد ، وهو ظاهرة لا تختص بإقليم معين بذاته أو مرتبط بدولة دون أخرى فهو ظاهرة عالمية تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية ، وتتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتتباين درجة انتشارها من دولة إلى أخرى.
- مظاهر الفساد المالي تنتشر بسرعة وتشمل مختلف القطاعات و المستويات والهيكل الإدارية ، هذه المظاهر بكل حيثياتها تنخر في اقتصاديات الدول وتؤثر سلبا على قسم وعادات وأخلاقيات المجتمع وتقود إلى اضطرابات اجتماعية مما يؤثر على تقدم الدولة وتطورها .
- يختلف الفساد الإداري والمالي في أنواعه تبعا للزاوية التي ينظر لها من حيث الحجم أو القطاع أو الإقليم إلى الفساد الكبير و الصغير وبمس الدرجات الوظيفية ، وفساد القطاع العام والخاص تبعا لنوع النشاط والفساد المحلي والدولي تبعا لإقليم الدولة وجنسية المتسبب في حدوث تسرب الفساد .
- حيث ركزت الدراسة أيضا على ضرورة بذل مجموعة من الجهود الرامية إلى تعزيز الحاكمية في جميع الدول بشكل صارم ، وأن تعمل الحكومات على مكافحة الفساد و الشفافية والمساءلة بسن القوانين والتشريعات و العمل على تطبيقها امتثالا لدعوة منظمة الشفافية الدولية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد والقضاء عليه.

مجيد الشرع مقال بعنوان " الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي 2010 " حيث ركزت هذه الدراسة على فاعلية دور الرقابة الداخلية في التأكيد على أن عمليات التشغيل في المؤسسة قد تم تنفيذها وفقا للاتجاهات الصحيحة وأن المؤشرات الاستدلالية تؤكد هذا المعنى ، ثم تطرقت الدراسة إلى تحديد الأخطار التي تحيط في بيئة المؤسسة والتي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية ومن ثم تشخيص تلك الأخطار تشخيصا مهنيا بحيث تبرز معالمها بصورة لا تقبل الشك وخاصة فيما يتعلق بخطر الفساد المالي الذي أضحي مشكلة تهدد كيان المؤسسات وخاصة المالية منها بأن يزرع عنصر الشك في تنفيذ العمليات ولذلك يولد أثارا أخرى من أهمها تعقيد الروتين في التنفيذ مما يعطل إجراءات العمل وتنفيذها بالسرعة المطلوبة استجابة لتقنيات العصر التي تتسم بسرعة الانجاز .

دراسة مؤمن محمد حسن العفيفي رسالة ماجستير بعنوان "مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية علي مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية 2009 " حيث هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في كشف ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة اعتمادا علي الدراسات النظرية والدراسات السابقة ، كما استخدمت المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض وقد توصلت الرسالة إلي مجموعة من النتائج أهمها :

- انخفاض أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة بدرجة كبيرة.
- ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول بدرجة كبيرة دون تطبيقها .ومن أهم ما أوصت بيه الدراسة ضرورة أن تحظى المراجعة الداخلية بأهمية كبيرة في الشركات المساهمة العامة .
- ضرورة تخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .

يوسف خليفة البوسف مقال بعنوان "الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج 2002" حيث عالجت هذه الدراسة موضوع الفساد الإداري والمالي وآثره في التنمية الاقتصادية ، حيث مزجت بين التحليل النظري والدروس العملية المستفادة من تجارب الدول الصناعية والنامية التي تتوافر عنها البيانات والدراسات الميدانية .

دراسة عزوز ميلود رسالة ماجستير بعنوان " دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية 2007" حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع الرقابة الداخلية حيث وجدت بأن الرقابة الداخلية جد ضرورية في المؤسسات ، كون أنها تتضمن كل المقاييس والأدوات التي تتضمن للإدارة العليا تحقيق عدة أهداف ، تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية ، وكذا ضمان الاستخدام الاقتصادي الكفئ لمواردها من خلال تجنب الإسراف والقصور والتبذير في استخداماتها، حيث ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه :

- تعمل المراجعة الخارجية علي اكتشاف مواقع النقص والقوة لنظام الرقابة الداخلية وتقوم بإبرازها.
- تعطي المراجعة الخارجية نصائح لمتخذي القرار بالمؤسسة لاتخاذ إجراءات تصحيحية كنتيجة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- تساهم المراجعة الخارجية في تحقيق أهداف المؤسسة .

الدراسة الحالية : تتناول الدراسة الحالية دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والتي تحاول إبراز العلاقة الموجودة بين كل منها ، من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلية من حيث فعاليته وقدرته علي كشف الاختلالات المالية ،أي أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية ذو فعالية كلما تقلصت الاختلالات المالية التي تؤدي بدورها إلى الفساد المالي والعكس

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية و الفساد المالي

تمهيد

منذ ظهور المؤسسات الحديثة، زادت الحاجة إلى آليات تأمين استمراريتها وحماية أصولها، مما أدى إلى نشأة نظام الرقابة الداخلية كأداة حيوية لتحقيق هذه الأهداف. يعود تاريخ الرقابة الداخلية إلى فترات قديمة حيث كانت الحاجة إلى تنظيم ومراقبة العمليات المؤسسية بداية أساسية للتحكم في المخاطر والحد من التلاعب والسرقات. تطورت الرقابة الداخلية مع مرور الزمن لتشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وضمان دقة التقارير المالية، وهي الآن تلعب دوراً حيوياً في ضمان نزاهة العمليات داخل المؤسسات.

على الرغم من هذا التطور، بقيت الرقابة الداخلية تواجه تحديات جديدة بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والتقنيات الحديثة التي تفتح أبواباً جديدة لأنماط متقدمة من الفساد المالي. يعكس الفساد المالي تلك السلوكيات غير النزيهة التي تهدد استقرار المؤسسات وتقلل من فعالية الرقابة الداخلية، مما يبرز أهمية تعزيز هذا النظام وتحسين أدائه لمكافحة مثل تلك التحديات.

لذا، يتناول هذا الفصل العلاقة الحيوية بين الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد المالي، محاولاً فهم كيف يمكن لتعزيز هذا النظام أن يسهم بفعالية في تقليل فرص الفساد وتعزيز النزاهة داخل المؤسسات في ظل التحديات الحديثة والمتغيرة في البيئة الاقتصادية والتشريعية العالمية.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية كبيرة لتحقيق السير السليم والمحكم للمؤسسة، كما أنه الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياستها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول: تعريف ونشأة الرقابة الداخلية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف ونشأة الرقابة الداخلية

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية:

تناول العديد من الباحثين موضوع الرقابة الداخلية بمسميات وأشكال مختلفة، إذ أن هذا المفهوم تطور عبر فترات زمنية مختلفة، لذلك سنورد بعض التعاريف للرقابة الداخلية.

التعريف الأول: مفهوم الرقابة الداخلية يعني نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة مع تحديد للواجبات والمسؤوليات ووجود نظام للحسابات وإعداد التقارير، هذا بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية أصول الوحدة.
- تشجيع الدقة ومدى الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية وأية تقارير أخرى تعد داخل الوحدة.
- تشجيع وتقييم الكفاءة التشغيلية لكل جوانب أنشطة الوحدة ومدى الفاعلية في تحقيق الأهداف العامة للوحدة .
- الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وتشجيع وقياس مدى التمشي معها.⁽¹⁾

التعريف الثاني: تم تعريف الرقابة الداخلية على أنها "عملية تتأثر بمجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين في الشركة ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بشأن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، إمكانية الاعتماد على عملية إعداد التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة" ويركز هذا التعريف على أن الرقابة الداخلية:

- عملية تتكون من مهام وأنشطة مستمرة وهي وسيلة لتحقيق هدف هدفها في حد ذاتها.
- تتأثر بالأفراد، الرقابة الداخلية ليست مجرد سياسية أو أنظمة أو نماذج وإنما ذات علاقة بكل مستوى في الشركة له تأثير على الرقابة الداخلية.
- قادرة على توفير تأكيد معقول وليس مطلقاً لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- موجهة نحو تحقيق الأهداف في واحدة أو أكثر من الفئات المنفصلة ولكنها متداخلة في نفس الوقت.
- قابلة للتكيف مع هيكل الشركة.

وأعد هذا التعريف للرقابة الداخلية ليكون عاماً - عن قصد- لسببين أولهما أنه يتضمن المفاهيم الرئيسية والأساسية بشأن كيفية قيام الشركات والمنظمات الأخرى بتصميم وتنفيذ وإجراء وتقييم مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية مما يوفر الأساس لتطبيق الرقابة الداخلية خلال الأنواع المختلفة من المنظمات والصناعات والمناطق الجغرافية. ويتمثل السبب الثاني في شمول هذا التعريف لأنواع الرقابة الداخلية، هناك من يريد التركيز بشكل منفصل على الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير، أو الرقابة على مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك الرقابة الداخلية على وحدات معينة أو أنشطة معينة.⁽²⁾

التعريف الثالث: تتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية للمنشأة، وكافة الوسائل والطرق التي ستخدمها المنشأة بقصد حماية الأصول وضمان دقة البيانات المحاسبية، وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.⁽³⁾

¹ فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإزاريطة الأسكندرية، 2002، ص 11 ص 12 .

² عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث الإصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 16 ص 17.

³ رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 16 .

و من خلال التعاريف السابقة، نلاحظ أن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية، طرق وإجراءات و مجموعة مقاييس مختلفة ومنه فإن نظام الرقابة الداخلية "هو خطة تنظيمية تحوى مجموعة من الطرق والإجراءات والمقاييس المختلفة، والتي تتبعها المنشأة لتحقيق أهدافها المسطرة.

التعريف الخامس: عرف المعيار الدولي (315) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد على أنها آلية يصممها ويطبقها ويصونها المكلفون بالحكومة والإدارة وغيرهم من العاملين، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف المنشأة، فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقرير المالي، وكفاءة وفعالية العمليات، والالتزام بالأنظمة واللوائح المنطبقة (المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد، 2018، ص3).

و عرف المعيار معيار رقم (5) لسنة 2007م بأنها عملية مصممة من Sarbanes_Oxley كما عرفها قانون قبل أو تحت إشراف المديرين التنفيذيين والموظفين الماليين الرئيسيين للشركة أو الأشخاص الذين يؤدون وظائف مماثلة، وتنتج من قبل مجلس الإدارة وموظفون آخرون، لتقديم تأكيد معقول يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على التقرير المالي للأغراض الخارجية بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وتتضمن:

أ. السياسات والإجراءات المتعلقة بالمحافظة على السجلات بتفصيل معقول وعلى نحو صحيح وتعكس بعدالة العمليات وحياسة أصول الشركة.

ب. السياسات والإجراءات التي تقدم تأكيدا معقولا بأن العمليات سجلت بشكل يسمح بإعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

ت. السياسات والإجراءات التي تقدم تأكيدا معقولا يتعلق بالوقاية من أي استخدام أو حيازة غير مصرح بها لأصول الشركة قد تؤثر بشكل جوهري في القوائم المالية.⁽¹⁾

ثانيا: نشأة الرقابة الداخلية

يرجع ظهور نظام الرقابة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات وذلك بالولايات الأمريكية المتحدة ومن الأسباب الأساسية التي أدت الى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل التدقيق الخارجي خاصة اذ أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها، وبقي دور الرقابة مهماشا بحيث أنها لم تحضى بالإهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد بنيويورك سنة 1941 ثم سنة 1954 ثم سنة 1971 بحيث نلاحظ تطور أهداف الرقابة الداخلية من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل النشاطات والوظائف في المؤسسة .

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الإستعمال أو حتى حديثة الإعراف بها كنشاط لا يمكن الإستغناء عنه، فلم ينص عليها المشروع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة "40" من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه: "يتعين على المؤسسات العمومية الإقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة وتحسين انماط سيرها وتسييرها بصفة مستمرة".⁽²⁾

إنه من الصعب الفصل بين تاريخ تطور الرقابة الداخلية وتطور مفهومها، فحينما كانت المؤسسة صغيرة الحجم كان من السهل ضبط الرقابة الداخلية و بكون حجم المؤسسات و المشروعات وتعقد نواحيها الإدارية والمالية والتنظيمية، اضطرت الإدارة لتوزيع وتفويض السلطات إلى بعض الإدارات الفرعية داخل المؤسسة إضافة إلى التوسع الذي تعرفه الشركات المتعددة لجنسيات، هذا كله ساهم في زيادة الإهتمام بالرقابة الداخلية.⁽³⁾

¹ - إيناس مفتاح العريفي ، الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مدينة الخمس، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، العدد 1، ص158.

² ناصري فتيحة، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية في مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، مذكرة ماستر (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019 ص 4.

³ حميدات احمد، دور الرقابة الداخلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتأمين SAA، مذكرة ماستر (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2020/2019، ص5.

المطلب الثاني: انواع و مكونات الرقابة الداخلية

تناول المطلب الثاني انواع ومكونات الرقابة الداخلية كالتالي

أولاً: أنواع الرقابة الداخلية

هناك العديد من المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الرقابة إلا أنه سيتم التركيز على أهمها:

1. **الرقابة حسب المستويات الإدارية** : يمكن التفرقة بين ثلاث انواع من الرقابة ،حسب المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة داخل المؤسسة:

أ. الرقابة على مستوى المؤسسة: يسعى هذا النوع إلى تقييم الأداء الكلي للمنظمة أو أجزاء ضرورية منها ،وذلك من خلال مدة زمنية معينة ،وتسمح هذه الرقابة بمعرفة إلى أي مدى تقوم المنظمة ،كوحدة واحدة ،بتحقيق الأهداف المحددة سابقا.

ب. الرقابة على مستوى العمليات والأنشطة: ويقس هذا النوع من الرقابة الأداء اليومي للعمليات المختلفة في كافة الأنشطة داخل الوحدة. هناك العديد من المعايير التي يمكن إستخدامها في هذا النوع من الرقابة

ت. الرقابة على مستوى الأفراد: يختص هذا النوع من الرقابة بمحاولة تقييم أداء الأفراد والرقابة على اعمالهم وسلوكياتهم ،وذلك بإستخدام العديد من المؤشرات الرقابية مثل تقارير الكفاءة التي يعدها الرؤساء في مختلف الأقسام والإدارات عن أداء مرؤوسيهـم.

2. **الرقابة حسب توقيت القيام بها**: إن الوقت الذي يتم فيه تنفيذ وظيفة الرقابة يعتبر عاملا هاما في تصميم النظام الرقابي الفعال والرقابة المثالية هي التي تقوم بتحديد المشاكل والتنبؤ بها قبل حدوثها ،يمكن تصنيف الرقابة على أساس توقيت القيام بها إلى ثلاثة أنواع وهي: (1)

أ. **الرقابة السابقة (الرقابة التنبؤية)**: هي تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث ،فهي تهدف إلى خدمة الخطط المستقبلية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيق أقصى عائد مع تقليل الانحرافات أو الأخطاء وذلك بالكشف عنها قبل حدوثها ،والإستعداد لها ومواجهتها بالكيفية المناسبة وفي الوقت المناسب دون تحمل التكاليف الباهضة. ومن متطلبات الرقابة التنبؤية مايلي:

- تحليل واف لنظام التخطيط والرقابة وتحديد سليم لمتغيرات مدخلات الأنشطة المختلفة.
- مراجعة النموذج بصورة دورية للتأكد من أن متغيرات مدخلات النشاط مزالـت معبرة عن الواقع.
- تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بمتغيرات مدخلات الأنشطة المختلفة بصورة دورية ومستمرة
- تقدير الانحرافات بين بيانات المدخلات الفعلية والمخططة وتأثيرها على النتائج المتوقعة.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تمكن من تفادي المشاكل قبل حدوثها.

ب. **الرقابة المتزامنة** : تتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ العمل ،فهي تهدف إلى اكتشاف الانحراف أو الخطأ وقت حدوثه وتجنب مضاعفاته وأثاره التي قد تكون مؤثرة سلبيا على المؤسسة ،كما تهدف هذه الرقابة إلى التحقق من أن أداء العمل يؤدي بطريقة مناسبة كما هو مخطط ،وذلك مراقبة العمل داخل المنظمة وبأخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ،ولقد ساهم ظهور هذا النوع من الرقابة استخدام الحسابات الآلية والتجميع والتخزين والتحويل الإلكتروني للبيانات ،كما يمكن من رصد الانحرافات وقت حدوثها وإبلاغ الإدارة بها. و يستخدم هذا النوع من الرقابة بنجاح في كثير من المنشآت التي تعتمد على الآلية والعمليات الإنتاجية المعقدة والتي تتطلب ضرورة التتابع السليم لمراحل إنتاج السلعة ،وفي هذه الحالة يتم مراجعة ومراقبة الأداء في نفس الوقت وتعديل الأخطاء قبل أن تخرج السلعة من خط الإنتاج ،وبالتالي يتم تخفيض معدلات السلع المعيبة. (2)

¹ شتوح لحسن ،دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للبنوك ،مذكرة ماستر (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عمار ثلجي الأغواط ، 2020/2019 ، ص 17 .

² محمد فريد الصحن وآخرون ، مبادئ الإدارة الجامعية ، بدون دار نشر ،الإسكندرية ، 2002 ، ص 341 .

ت. **الرقابة اللاحقة (الرقابة التاريخية):** تعني الرقابة التاريخية القيام برصد النتائج وإبلاغها بعد فترة طويلة نسبيا من حدوثها، وتهدف هذه الرقابة إلى إكتشاف الانحراف أو الخطأ بعد الإنتهاء من تنفيذ العمل، والهدف من الرقابة اللاحقة ليس تصحيح الخطأ وإنما حصرها، والإستفادة من المعلومات المتأتية منها، والتي بدورها تساعد على توفير فرص نجاح أكبر للمشاريع المستقبلية. ومن بين أساليب هذه الرقابة، القوائم المالية مثل ميزان المراجعة وقوائم الدخل، فهي تعطي صورة واضحة عما قامت به المنشأة في فترة سابقة (الشهر الماضي، الثلاثة أشهر الماضية، السنة الماضية) (1).

3- الرقابة حسب أطراف التعامل مع المنظمة

في هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من الرقابة:

- أ. **الرقابة الخارجية:** هي الرقابة التي تتم من أطراف خارج المنظمة، وهم من يتولون الرقابة داخل هذه المنظمة ويلاحظ أن هذا النوع من الرقابة يفرض في الواقع عدة قيود على حرية تصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية، بحيث تتم هذه الرقابة عن طريق زيارات مفاجئة من طرف المراجعين الخارجيين لتفقد وثائق ودفاتر المنشأة وذلك بغرض إكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها وفق معايير موضوعة.
- ب. **الرقابة الداخلية:** وتعرف أيضا بالرقابة الذاتية، باعتبارها تقع في الإطار الداخلي للمنظمة، وهي رقابة أجهزة الإدارة على نفسها بنفسها، والهدف من هذا النوع هو إكتشاف الانحرافات وتصحيحها وتقويمها في الوقت المناسب من جانب أجهزة الإدارة نفسها، وهي قادرة أكثر من غيرها من الجهات الخارجية على فهم ميكانيزمات العمل، والمشاكل التي قد تواجهها المنظمة، فتفهم أجهزة الرقابة الداخلية لطبيعة نشاطات المنظمة يجعلها أقدر من غيرها على تبني أساليب رقابة ناجحة تصحح من الانحرافات (2).

وهناك من يقسم الرقابة الداخلية إلى نوعين:

1. **الرقابة الإدارية:** وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمن تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حالة المؤسسة عبر مختلف الأزمنة، تقارير الأداء، الرقابة على الجودة وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة (3).
2. **الرقابة المحاسبية:** وهي رقابة مانعة في طبيعتها، حيث أنها مجموعة اجراءات ومقاييس الرقابة والأمان التي تمكن أن تحول دون حدوث الأخطاء في البيانات والأخطاء في الاجراءات المحاسبية واللوائح، لقد عرفت لجنة معايير التدقيق (SAS NO1) الرقابة الداخلية المحاسبية أنها الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من اجراءات واساليب تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية نلاحظ من هذا التعريف أن الرقابة المحاسبية تتكون من اجراءات التالية:

• الإجراءات العامة للرقابة.

• اجراءات الرقابة على التطبيقات.

ويتم تصميم نظام الرقابة المحاسبية لتوفير التأكد من :

❖ تنفيذ العمليات عن طريق تصريح عام من الإدارة.

• أن تسجل العمليات كما يجب و ذلك لتسهيل إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

• أن لا يسمح بحايضة الأصول الا بتصريح من الإدارة.

• أن تتم عملية مطابقة الأصول مع سجلاتها خلال فترات مالية محددة.

¹ مصطفى عبد الله، أبو قاسم خشيم، مبادئ علم الإدارة العامة، الجامعة المتوحة، طرابلس، 2002، ص 387 .

² محمد التهامي ظواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 89 .

³ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص

207 ص 208 .

ثانيا: مكونات الرقابة الداخلية

يشتمل أي نظام رقابي على خمس مكونات أساسية لا بد من الإهتمام بها ودراستها بعناية عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي حتى يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على:

- بيئة الرقابة.
- تقييم المخاطر.
- الأنشطة الرقابية.
- المعلومات والاتصال.
- المتابعة.

ويمكن تحليل هذه المكونات الأساسية والمتراصة مع بعضها البعض في الحقيقة في الشكل التالي والذي يظهر بيئة الرقابة كمظلة أو إطار عام يغطي ويربط جميع المكونات الأربعة الأخرى وبالتالي لا بد أن يؤثر عليها، أي يمكن القول أنه بدون بيئة رقابية ملائمة وسليمة لتحقيق رقابة فعالة لا يمكن لجميع المكونات الأخرى للرقابة أن تحقق أي أهداف حقيقية لها وللمشروع أيضا. وفي مايلي نشرح موجز لكل مفردة من هذه المكونات الخمسة لنظام الرقابة.

1. بيئة الرقابة :

تعتبر البيئة الرقابية أساس للمكونات الأخرى أو الأرضية التي تقوم عليها وتعمل فيها لتحقيق نظام رقابي فعال، وتتكون بيئة الرقابة من عوامل متعددة ولكن تتوقف كل هذه العوامل على موقف الإدارة العليا من مفهوم وأهمية الرقابة والمعتقدات الأخلاقية المترابطة بمفهوم الرقابة. وبالتالي يمكن تقسيم العوامل التي تتكون منها بيئة الرقابة إلى عوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة وعوامل أخرى مرتبطة بتنظيم المنشأة نفسها. وتتمثل تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالإدارة في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي، أما بالنسبة للعوامل المكونة لبيئة الرقابة والمرتبطة بتنظيم المنشأة نفسها فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطة والمسؤولية وتتمثل باقي العوامل في سياسات الأفراد وممارستهم المختلفة ومدى الالتزام الحقيقي الفعلي بسياسات المنشأة وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وكيفية تنفيذهم لواجباتهم ولكن يمكن القول أن من أهم العوامل المكونة لبيئة الرقابة هي مدى تفهم الإدارة والعاملين بالمشروع وكيفية التعامل مع المفاهيم والقيم الأخلاقية والأمانة بصفة عامة.⁽¹⁾

2. تقييم المخاطر:

تعد عملية تقييم المخاطر عملية ديمائية مستمرة لتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة ثم إدارة هذه المخاطر، على أن تأخذ الإدارة في اعتبارها التغييرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية وخلال نماذج الأعمال والتي قد تعيق تحقيق الشركة لأهدافها.

- يوجد أربعة مبادئ ذات صلة بتقييم المخاطر وهي:
- يجب على الشركة تحديد الأهداف بوضوح كافي حتى يتم تحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بهذه الأهداف
- تحدد الشركة المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف خلال الشركة وتقوم بتحليلها مما يوفر الأساس المناسب لتحديد كيف ينبغي أن يتم إدارة هذه المخاطر.
- تأخذ الشركة في اعتبارها احتمالية وجود غش عند تقييم المخاطر ذات الصلة بتحقيق الأهداف
- تحدد الشركة وتقييم التغييرات التي قد يكون لها تأثيرا على هيكل الرقابة الداخلية.⁽²⁾

¹ فتحي رزق السوافيري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 ص 18 .

² عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

3. **الأنشطة الرقابية :** تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات، والإجراءات، والقواعد التي تضعها الإدارة لتحقيق أهدافها من التقرير المالي .ويمكن تصنيف أنشطة الرقابة إلى خمس فئات:

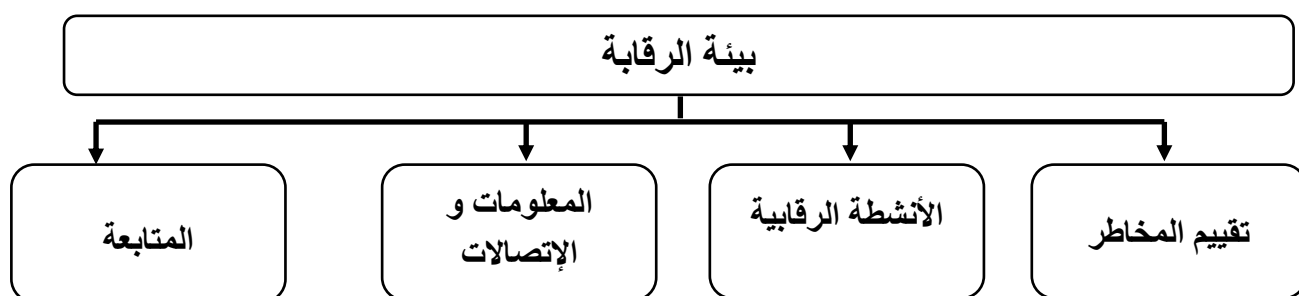
- فئة الفصل الملائم بين الواجبات.
 - فئة الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة.
 - فئة السجلات والمستندات الملائمة.
 - فئة الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر.
 - فئة الفحص المستقل للأداء (1).
- ويوجد ثلاثة مبادئ ذات صلة بأنشطة الرقابة وهي:

- تحدد وتطور الشركة أنشطة الرقابة التي تساهم في تدنية المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة إلى مستويات مقبولة.
- تحدد وتطور الشركة أنظمة رقابية عامة على تكنولوجيا المعلومات لدعم تحقيق الأهداف.
- تنتشر الشركة أنشطة الرقابة كما يظهر في السياسات التي تحدد المتوقع فعله والإجراءات ذات الصلة (2).

4. **المعلومات والاتصال :** تمثل الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتسجيل والتقرير عن عمليات المنشأة بالإضافة للاحتفاظ بالمسائلة المحاسبية عن الأصول المرتبطة ، حيث أن كل منشأة يجب أن يكون لديها معلومات دائمة مرتبطة بكل من الأحداث والأنشطة الداخلية والخارجية في كل من النماذج المالية وغير المالية. إن المعلومات الملائمة للتقرير المالي يتم تسجيلها في النظام المحاسبي وهي تخضع لإجراءات الإدخال والتسجيل والتشغيل والتقرير عن عمليات المنشأة ، أن جودة المعلومات التي يتم تحقيقها عن طريق النظام تؤثر على قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات ملائمة في الرقابة على أنشطة المنشأة وإعداد مالية مؤثرة فيها (3).

5. **المتابعة:** تتطلب نظم الرقابة الداخلية أن يتم متابعتها ورقابتها ، وتمثل المتابعة العملية التي تتعامل مع التقييم المستمر لجودة أداء الرقابة الداخلية وتتضمن تلك العمليات تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتشغيلها على أساس زمني مع الأخذ في الاعتبار التصرفات التصحيحية الضرورية ، وعن طريق المتابعة يمكن للإدارة أن تحدد أن ضوابط الرقابة الداخلية تعمل كما هو مستهدف فيها ، وأنه تم تعديلها لمواجهة التغيرات المحيطة على نحو ملائم (4).

الشكل رقم (1-1) : مخطط للمكونات الأساسية لبيئة الرقابة.



المصدر: ألفين أرنيز جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ترجمة عبد القادر ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص 385.

¹ ألفين أرنيز جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل ترجمة عبد القادر ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص 385.

² عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

³ أمين السيد أحمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2008 ، ص 260.

⁴ وجدان علي أحمد ، دور الرقابة والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة ، رسالة ماجستير (عبر منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009 ، ص 29 ص 30 .

المطلب الثالث: مقومات و إجراءات الرقابة الداخلية

يعرض المطلب الثالث كل من مقومات وإجراءات الرقابة الداخلية

أولا :مقومات الرقابة الداخلية

1. مقومات الرقابة المحاسبية:

تتمثل هذه المقومات في وجود نظام محاسبي سليم يكفل المحاسبة عن كافة أنشطة المنشأة واعداد قوائمها المالية وتحقيق الرقابة على العمليات المختلفة وحتى يكون النظام المحاسبي أحد المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية السليم ،يجب أن يتضمن هيكل النظام المحاسبي العناصر التالية:

- أ. **الدليل المحاسبي:** هو خطة لتبويب الحسابات بما يتفق وطبيعة المنشأة ،وبين الحسابات الرئيسية والحسابات الفرعية التي تدرجها تحتها ،مع اعطاء شرح لكل الحسابات وطبيعة العمليات التي تسجل به ،ويشتمل الدليل تبويب الحسابات بالشكل والتفصيل الذي يسمح بالحصول على جميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات بواسطة المنشأة .ليس هنالك دليل محاسبي يصلح لكافة المنشآت ، بل يختلف الدليل بحسب طبيعة نشاطها ،فالدليل الذي يصلح لشركة صناعية لا يصلح لبنك تجاري أو منشأة خدمية ،ويجب مراعاة الاعتبارات التالية :
- أن يتضمن الحسابات التي تعكس بشكل كاف نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وتحديد الحسابات المتفرعة منها لتسهيل أعمال الرقابة واعداد القوائم المالية.
- أن يتضمن القواعد المستخدمة للفصل بين عناصر الإنفاق الأيرادي والإنفاق الرأسمالي.
- أن يتضمن نظاما لترقيم الحسابات لتعرف على الحسابات ،كما يفيد عند استخدام الوسائل الإلكترونية.
- أن يشتمل الدليل المحاسبي على حسابات مراقبة إجمالية لمتابعة الحسابات الفرعية المتعلقة بها مثل حساب إجمالي المدينين لمراقبة دفتر أستاذ مساعد المدينين ،حساب إجمالي الموردين لمراقبة دفتر أستاذ الموردين المساعد ،وتستخدم حسابات المراقبة باعتبارها وسيلة للرقابة على الحسابات الفرعية المفتوحة بدفاتر الأستاذ المساعد ،وتكشف فقط عن الأخطاء التي ترتكب بدون قصد عن طريق ملاحظة عدم التوازن الحسابي ،أما الأخطاء العمدية فإنه يصعب إكتشافها عن طريق حسابات المراقبة لأن مرتكبيها عادة مايقومون بتغطية تلاعبهم بطريقة تسمح بتحقيق التوازن الحسابي منعا لإثارة الشك .⁽¹⁾

ب. **الدورة المستندية:** يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات ،وينبغي عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية حيث من الضروري أن تكون هذه المستندات مرقمة لتسهيل عملية الرقابة ، وضمان عدم ازدواجية المستندات. إن إنشاء دورة مستندية ضمن النظام المحاسبي المعين يمثل أساسا ويحب المحافظة عليه ،فلا تتم عملية الرقابة دون توافر دورة مستندية كاملة.

ت. **المجموعة الدفترية:** وفق طبيعة الوحدة الإقتصادية وأنشطتها تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية ،خاصة دفتر اليومية العامة ومايرتبط به من يوميات مساعدة ،حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة قبل الإستعمال لغرض الرقابة ،ولتفادي الوقوع في الخطأ يجب أن تسجل العمليات وقت حدوثها من أجل تحقيق أغراض عملية الرقابة .⁽²⁾

¹ راند محمد عبد ربه ،مرجع سبق ذكره ،ص 27 ص28.

² فتحي رزق الله السوافيري ،الإتجاهات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الجديد للنشر الإسكندرية ، مصر، 2002، ص 26

ث. الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة: أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الوحدة الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال، كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها أيضا، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسب الالىكتروني في انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض اعدادها أو الإفصاح عنها، وبلا شك فإن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

ج. الجرد الفعلي للأصول: تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بإمكانية جردها الفعلي مثل النقدية بالخرينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومختلف عناصر الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والسيارات والآلات والأثاث، كما نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول.

ح. الموازنات التخطيطية: هي خطة كمية ومالية للمشروع ككل ولوحداته الفرعية وذلك خلال فترة زمنية معينة ولها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وماتشتمله الموازنة من بيانات تقديرية موضوعة مسبقا، ثم تحديد الإنحرافات وتحليلها وتحديد المسؤول عنها وبصفة عامة يمكن القول أن الموازنة التخطيطية تعتبر جزءا من هذا النظام وليس نظاما كاملا للرقابة. وتوجد أنواع عديدة من الموازنات التخطيطية، حيث تغطي الموازنات التشغيلية الأعمال الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية كالمبيعات والإنتاج والمشتريات من المواد الأولية والعمالة والمصروفات، أما الموازنات الرأسمالية فتشمل الإستثمارات طويلة الأجل والمفاضلة بينهما، كذلك توجد موازنة المسؤولية والتي تربط الخطط الموضوعة بالأشخاص المسؤولين عن تنفيذها، كذلك توجد الموازنات الثابتة والمرنة، حيث تختص الأولى بتقدير المصروفات غير المباشرة الخاصة بحجم واحد من النشاط، بينما ترتبط الثانية بعدة أحجام للنشاط.(1)

خ. أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة: تعتمد أنظمة التكاليف المعيارية على وضع المعايير العلمية والعملية لعناصر التكلفة المختلفة، حيث تعد المعايير وفق مستويات هندسية وفنية متطورة تلائم ظروف العمليات الصناعية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وأيضا اعتماد على دراسات الوقت والحركة، أي أن التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا، فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، وتتم عملية الرقابة عن طريق قياس الأداء الفعلي وإجراء مقارنة ثم تحديد الإنحرافات وبيان نسبها والعمل على تصحيحها.(2)

2. مقومات الرقابة الإدارية:

أ. هيكل تنظيمي كفاء: وجوده الكفاء يعد نقطة البداية لنظام رقابة إدارية فعالة كونه يحدد المسؤوليات بدقة، والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلى أخرى وفقا لحجم المنشأة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها، وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفاء لابد من مراعاة تسلسل الإصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات لكل إدارة، داخل المنشأة بدقة، حتى يكون هناك وضوح عند كل إدارة عن المسؤوليات التي تقع على عاتقها مما يسهل على وجود نظام رقابة داخلية قوي فعال، كذلك يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية إلى استقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسؤول عن ارتكاب أي خطأ أو مخالف ويعني استقلال الإدارات أن لا يتم السيطرة على العملية بأكملها وادائها من قبل قسم واحد، وأن يكون فصل واضح بين الإدارات التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسؤولة عن الإتحفاظ بالأصول كعقدة وإدارة الحسابات

¹ ميمون حسام الدين، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 54.

² فتحي رزق الله السوافيري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ب. **النظام المحاسبي السليم:** من المفترض أن يكون لدى المنشأة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع ،وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم والأداء غير الملائم ،لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات ،ومجموعة من المستندات التي تلبي احتياجات الإدارة ،كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل ،لذلك يشمل النظام المحاسبي مايلي:

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومراقبة تغطي أوجه نشاط المؤسسة
- أن يكون هناك دليل حسابات يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنشأة ويتضمن كل محتوياته
- أن يتم اعداد الموزانات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها.
- أن تحتوى المنشأة على نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعياري (1).

ت. **اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة:** ومايتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة ،وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الإستفادة من الكفاءات المختلفة.

ث. **رقابة الأداء في إدارة المشروع ومراحله المختلفة:** وذلك لتحقيق كفاءة عالية فيه ومما يجب ملاحظته ضرورة التزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ماوجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه وتتم رقابة الأداء بطريقة غير مباشرة كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل تقارير الكفاية والتدقيق الداخلية وماشابه (2)

ج. **الضبط الداخلي:** يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف إلى تحقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة ،والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال ،يحتاج نظام الضبط الداخلي إلى ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الأخطاء والغش وإكتشافها بالإضافة إلى القيام بمايلي:

- تحديد (فصل) اختصاصات الإدارات بشكل يمكن معه تكامل الجهود وعدم تعارضها وكذلك تحديد الاختصاصات على مستوى الافراد داخل الأقسام والإدارات الفرعية.
- تحديد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي تختلف وفقا للإختلاف التنظيم الإداري للمنشأة ،بحيث يكون المسؤول عن أداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب اتباعها في هذه العملية.
- ان يتم ابدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لايتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل أو اختصاصه،بحيث لا يؤدي هذا التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطار التي ارتكبتها الموظف.

تضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الإجراءات التي تزيد من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة منها :

- تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط المعدة من قبل الإدارة.
- تحديد مستوى الإدارة فيما يتعلق في تنفيذ مسؤولياتها.
- مدى الإعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها.
- التحقق من مدى ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية (3)

¹ غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره ،ص209.

² صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر ،2016/2015 ، ص 76 .

³ غسان فلاح المطارنة ،مرجع سبق ذكره ،ص 210 ص211.

ثانيا :إجراءات الرقابة الداخلية:

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية احكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وجعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات ومن خلال توفير معلومات ذات مصداقية وتعتبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ،لذلك وجب على هذا النظام سن إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له،وتعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى،لذلك سنتطرق إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية من خلال العناصر الآتية:

1. إجراءات تنظيمية وإدارية:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة ،فنجذ إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الإختصاصات ،تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها ،توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى إلتزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه ، وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها ، واستخراج من أصل وعدة صور،إجراء حركة التنقلات بين الموظفين بما لايتعارض مع حسن سير العمل وفرض إجراءات معينة لإنتقاء العاملين ،وضبط الخطوات الواجب اثباتها لإعداد عملية معينة ، بحيث لا يترك إلى أي موظف التصرف الشخصي إلى بموافقة الشخص المسؤول. وبصفة عامة تضم الإجراءات التنظيمية والإدارية النواحي التالية:

- تحديد الإختصاصات.
- تقسيم العمل.
- توزيع المسؤوليات.
- إعطاء تعليمات صريحة.
- إجراء حركة التنقلات بين العاملين .(1)

2. إجراءات تخص العمل المحاسبي:

وتضم الإجراءات المحاسبية النواحي التالية:

- إصدار تعليمات بموجب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والإحتيال ،ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ماتريده من عمليات بسرعة.
- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند مالم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ،ومرفقة به الوثائق المؤيدة .
- عدم اشراك أي موظف في مراجعة عمل قام به ،بل يجب أن يراجعه موظف آخر.
- استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط المحاسبي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة الإنجاز.
- استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية ...الخ
- إجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء..الخ.
- القيام بجرد مفاجيء دوريا للنقدية والبضاعة والإستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية .(2)

¹ محمد النهامي ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105 ص 106 .

² خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات النظرية ، دار الأوانل للطباعة والنشر ، عمان ، لأردن 200، ص 171 .

3. إجراءات عامة:

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنتناول في هذا البند إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها ويتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة، لذلك سنميز بين الإجراءات التالية:

❖ **التأمين على ممتلكات المؤسسة :** تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التأمين عليها من كل الأخطار المحتملة ،سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد استبعاد التفاعل الذاتي لها ،أو بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق ،فتلجأ المؤسسة في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات من أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.(1)

❖ **التأمين ضد خيانة الأمانة :** في ظل تدعيم نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها ،أو الذين يدخل ضمن إختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة ،فمن غير المعقول أن يخاف نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه المرسومة دون إجراء التأمين من خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين السابق ذكرهم ،اذ نجد من بينهم موظف معين يحصل قيم مبيعات المؤسسة مثلاً طوال اليوم والتي تقدر بمبالغ ضخمة فيجب في هذا الإطار التأمين عليه ضد خيانة الأمانة التي تكبد المؤسسة خسائر كبيرة والتي قد تؤثر على سيرورتها الطبيعية، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين.

❖ **إعتماد رقابة مزدوجة :** يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية ،كونه يوفر ضماناً للمحافظة على النقدية ،فعند شراء مادة معينة مثلاً ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة بالعملية من وصل التوريد الفاتورة ،وصل الإستلام الذي يكون ممضي عليه من الجهات الموكلة لها ذلك ، اذ بعد تسجيل الدين ومراقبة ملف العملية ،يعد المشرف على عمليات التشوية شيك يمضي عليه مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية يمضي عليه مدير المؤسسة لكي يكون هذا الشيك قابل للسحب إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على:

- تفادي التلاعب والسرقة.
- إنشاء رقابة ذاتية.
- تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

¹ موسي ورقلي ، عبد الحكيم أزميت ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة شركة التوزيع والكهرباء والغاز بورقلة ، مذكرة ماستر (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2022/2023 ص 28 ص 27.

المطلب الرابع: خطوات وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

سوف نتحدث في هذا المطلب على خطوات وطرق تقييم الرقابة الداخلية

أولا :خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من المراحل الأساسية التي يقوم بها المراجع ويسعى إلى فهم واستيعاب نظام المعلومات والرقابة الداخلية للمؤسسة، وكذا إعداد برنامج الإختبارات من أجل التحقق من صحة عمل النظام وتتمثل خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في:

1- فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية :

يجب على مدقق الحسابات أن يحدد المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية (النظام المحاسبي وأساليب الرقابة) عن طريق الاستفسار من الأشخاص في المستويات المختلفة داخل المنشأة، وكذلك الرجوع إلى المستندات التي توصف نظام الرقابة الداخلية والوظائف للحصول على فهم كامل لهيكل نظام الرقابة الداخلية يستطيع مدقق الحسابات استخدام العديد من الأساليب مثل قوائم الإستقصاء، خرائط التدفق وغيرها.

2- تحديد مخاطر الرقابة:

الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر الرقابة، ويمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بذلك عن طريق مواطن الضعف والقوة ويجب تسجيلها وتوثيقها وضمها لأوراق التدقيق، كذلك يجب أن توثق مواطن الضعف والقوة في ما يسمى بأوراق التدقيق الجسر، وقد سميت بذلك لأنها تربط نتائج تقييم النظام بالأجراءات اللاحقة للتدقيق، وقد نص العيار (400) من معايير التدقيق على أنه عند تطوير خطة التدقيق الشاملة، على المدقق تقدير المخاطر اللازمة على مستوى البيانات المالية.

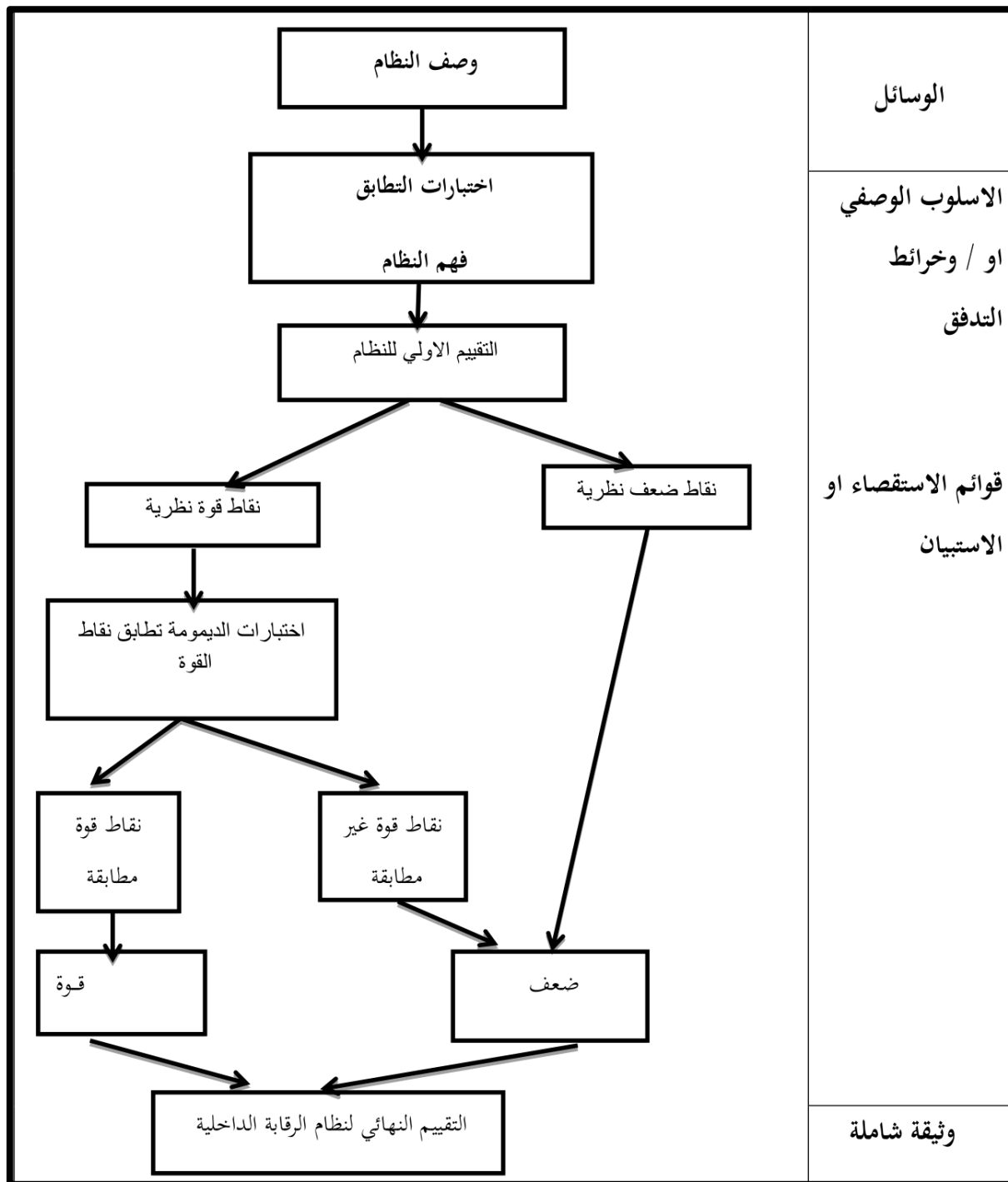
3- إختبارات الالتزام:

تهدف هذه الخطوة للتحقق من أن أساليب الرقابة في المنشأة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وإن الموظفين في المنشأة ملتزمون بتطبيق إجراءات وأساليب الرقابة، ويجب على إدارة المنشأة أن تحت الموظفين على الإلتزام بهذه الإجراءات والأساليب عن طريق تدريبهم وأداء المهام المخصصة لكل واحد منهم، لكي يكون على علم تام تام بمسؤولياته وما هو المطلوب منه. وتهتم إختبارات الإلتزام بالدرجة الأولى بثلاثة عوامل من أساليب الرقابة :

- تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية.
- جودة تنفيذ إجراءات الرقابة.
- الأفراد الذين يقومون بإجراء الرقابة .⁽¹⁾

¹ غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 215 ص216.
والشكل التالي يوضح خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية :

الشكل رقم (1-2) : مخطط لمراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية والوسائل المستعملة لذلك



المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 ، ص217 .

ثانيا: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

هناك عدة طرق يستخدمها المراجعون لتقييم نظام الرقابة الداخلية ،ومن بين هذه الطرق نذكر مايلي:

1- طريقة الاستبيان:

تعتبر هذه الطريقة قديمة ،وتتلخص في اعداد قائمة من الأسئلة تكون وافية عن الاجراءات المتبعة بالنسبة لوظائف المشروع وعملياته المختلفة ،ويجب أن تصاغ الأسئلة بعناية ،ويكون هدفها الاستفسار عن النواحي التفصيلية المتبعة في المؤسسة بالنسبة لأجراء عملياته وتأدية وظائفه ،وتكون الإجابة عن الأسئلة إما بـ "نعم" أو "لا" ،بحيث الإجابة "نعم" تدل على اتباع الإجراء السليم ،أما الإجابة بـ "لا" فتدل على وجود القصور في مجال معين وعدم اتباع الإجراء السليم ، ومن هنا يتضح أنه من مزايا الاستبيان سهولة التطبيق لمختلف المؤسسات إلا أنه يعاب على هذه الخريطة طول القائمة مما يجعل مهمة الإجابة مملة وروتينية ،الأمر الذي يؤدي إلى عدم الجدية من طرف الشخص الذي يقوم بها.

2- طريقة المذكرة المكتوبة:

تستخدم هذه الطريقة كبديل عن طريقة قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لأعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب ومن بين هذه العيوب أن الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة، كما أن طول قائمة الاستبيان يجعل مهمة الاستجابة عن أسئلتها مملة وروتينية ،الأمر الذي يؤدي إلى عدم الجدية في الإجابة من قبل الشخص الذي يقوم بالإجابة. وتبعاً لطريقة المذكرة المكتوبة ،يقوم المراجع بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة ،وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام والوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين ،الملاحظة ،الاختبار ،الاستفسار ،وكذلك عن طريق السندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة .(1)

3- خرائط التدفق:

خرائط التدفق هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ،حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدفق المتوالي لبيانات أو قرارات أو إجراءات معينة وإذا أعدت خرائط التدفق بكفاءة فإنها سوف تعكس كل العمليات والتحركات والتدفقات وكافة الإجراءات الخاصة بكل ما يطرأ على الخريطة ،كما تعكس كيفية تحويل المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية أو دفتر الأستاذ العام. ويستفيد المراجع من خلال التدقيق في تجميع المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية ،اتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة ،تحديد أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية بسرعة .

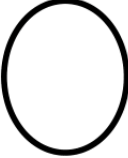
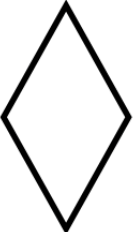
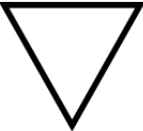
وتتميز خرائط التدفق بأنها تعتمد على لغة نمطية شائعة يمكن توصيلها من خلال الرموز ،وبذلك يمكن أن يستفيد المراجع من عمل زملائه ويفهم بسرعة أن خرائط التدفق قد تكون موجودة أصلاً ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة ،وفي هذه الحالة على المراجع دراستها وفحصها واختبارها ،وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات ،أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة فعلى المراجع ان يقوم بتصميمها بعد أن يكون قد تحصل على وصف كامل للأجراءات الرقابية الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة ،ولكن مايعاب على هذه الطريقة هو صعوبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة وايضا لا تبين الاجراءات الإستثنائية وقد تعتبر ذات أهمية نسبية بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية ويتطلب اعدادها وقتا كثيرا .(2)

الشكل يوضح أهم الرموز المستخدمة في خرائط التدفق:

¹ خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 1999، ص 177 .

² غسان فلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

الشكل رقم (1-3) : مخطط لأهم الرموز المستخدمة في خرائط التوقع

موصّل صفحات	عملية يدوية	بداية ونهاية	أشرطة محفوظة
			
خط تدفق العمليات	موصّل	إخراج	مستند
			
اتخاذ قرار	حفظ المستندات	مدخلات يدوية	وصف مستند
			

المصدر: غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص220.

المبحث الثاني: عموميات حول الفساد المالي

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة موجودة منذ عشرات السنين ولكن أصبحت متفشية وتجذب انتباه الباحثين والمحللين منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم ، وذلك نظرا لأهمية مخاطر الغش والإحتيال التي تتعرض لها الشركات ودورها في انهيار هذه الشركات أو حدوث خسائر كبيرة لديها.

المطلب الأول: تعريف الفساد المالي

1- التعريف الأول:

عرفه البعض بأنه: " سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين، كما يمكن تعريفه بأنه: "مخافة القانون بانتهاك طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، و في نفس الوقت هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة ، أو انفاقها في طرق غير مشروعة أو انفاقها في طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة".⁽¹⁾

2- التعريف الثاني:

عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد المالي بأنه: إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص ، و يراه سمير شعبان أن الفساد المالي هو ظاهرة معقدة تتجح في غالب الأحيان جراء مشاكل متحدرة، وبسبب انحرافات سياسية وتسييريه ودوافع معينة، ولا يمكن التصدي له بقوانين بسيطة، على الرغم من أن جميع دول العالم تحضر سلوك الفساد في تشريعاتها، ولكن في الواقع هناك القليل من الجهود التي يعترف لها بالفعالية والنجاعة في محاربة الفساد.⁽²⁾

المطلب الثاني: أنواع ومظاهر الفساد المالي

أولاً: أنواع الفساد المالي

المتتبع لأدبيات العلوم الاجتماعية يلاحظ وجود أنواع متعددة من التبويضات والتصنيفات للفساد حسب وجهات النظر إليه ومدى تأثير، فنلاحظ مثلاً رجل الإدارة ينظر للفساد من الناحية الإدارية المتعلقة بالاتي: (الوظيفة، المنظمة، الخدمات العامة ،... وغيرها). في حين ينظر رجل الاقتصاد للفساد من وجهة نظر تحديد العلاقة بين الاستثمارات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، وهكذا بقية التخصصات الاجتماعية والقانونية ... وغيرها. وفي هذا المجال يرى الباحث ضرورة التعرف على أنواع الفساد من حيث مدى انتشار ومدى التأثير. إذ يلاحظ إن أغلب الأدبيات الادارية والمالية قد قسمت الفساد إلى نوعين أساسيين:

1- الفساد الأصغر:

يتعلق هذا النوع من الفساد بتصرفات الموظفين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهو يحدث في الغالب أثناء عملية التحول الاقتصادي ونمط الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كما إن انتشار هذا النوع من الفساد لا يتجاوز حدود الحاجة المادية وصعوبة الأوضاع المعيشية للموظف، خصوصاً عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز الأموال أو اختلاسها نتيجة استغلاله الوظيفي.

¹ ايمان بوقصة، الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد الأول، العدد 3، مارس 2018، ص 281.

² عبد القادر حيرش، دور نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص 367.

- 2- **الفساد الأكبر:** وهو الفساد الذي يطال غالبا المسؤولين الكبار وأصحاب العهد ورجال الجيش من أجل تحقيق فائض أكبر. بينما يرى البعض أن للفساد المالي ثلاثة أنواع هي:
- **الفساد الأسود:** وهو لك السلوك الذي يتفق الجمهور على إدانته وضرورة معاقبة مرتكبيه.
 - **الفساد الأبيض:** وهو لك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبيه.⁽¹⁾
 - **الفساد الرمادي:** وهو نوع من الفساد يتوسط بين النوعين السابقين حيث يكون في الحالات التي يطالب فيها عناصر معينة في المجتمع إدانة مرتكبيه في حين يبقى الرأي العام مترددا في ذلك.⁽²⁾
- الفساد الإداري والمالي: يشمل ممارسات مثل الاختلاس، حيث يتم الاستيلاء على الأموال أو الممتلكات الموكلة إلى مسؤولين أو موظفين، والرشوة التي تتضمن دفع أو قبول الأموال أو الهدايا لتسهيل أو تسريع الإجراءات الإدارية، وسوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية.
1. **الفساد المؤسسي:** يتعلق بالفساد داخل المؤسسات الكبرى والشركات، ويتضمن التلاعب بالمناقصات للحصول على عقود بشكل غير قانوني، والمحسوبية والزبونية التي تؤدي إلى توظيف الأقارب والأصدقاء دون مراعاة للكفاءة.
 2. **الفساد القضائي:** يشمل الرشوة القضائية، حيث يتم دفع أموال للقضاة أو العاملين في الجهاز القضائي للحصول على أحكام لصالح طرف معين، والتلاعب بالأدلة لتحقيق نتائج قضائية معينة.
 3. **الفساد السياسي:** يتجلى في التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية، حيث يتم تلقي أموال من مصادر غير قانونية لدعم الحملات، واستغلال السلطة لأغراض شخصية مثل الحصول على تراخيص بشكل غير قانوني.
 4. **الفساد المالي الدولي:** يتضمن الأنشطة المالية غير القانونية التي تتم عبر الحدود الوطنية مثل غسل الأموال، الذي يتضمن تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية إلى أموال شرعية من خلال شبكة من العمليات المالية، والتهرب الضريبي الدولي باستخدام الهياكل المالية المعقدة لنقل الأموال وتجنب دفع الضرائب.
 5. **الفساد الاجتماعي:** يتعلق بالغش في تقديم الخدمات، حيث يتم تقديم خدمات دون المستوى المطلوب أو عدم تقديمها رغم تحصيل الأموال، والتلاعب بالأسعار لتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المستهلكين.

ثانيا: مظاهر الفساد المالي

- 1- **الإسراف ونهب المال العام:** نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتميرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.
- 2- **تهريب الأموال:** يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويله.
- 3- **تبييض الأموال:** وهو عملية تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية إلى أموال شرعية من خلال سلسلة من المعاملات المالية المعقدة. يهدف غسل الأموال إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال و يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث نجد المسؤول عندما يستولي على المال العام بطريقة غير شرعية يتم إدخالها إلى القنوات الرسمية بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.
- 4- **الاختلاس:** وهو الاستيلاء غير المشروع على الأموال أو الممتلكات الموكلة إلى مسؤولين أو موظفين في القطاعين العام أو الخاص. يتم الاختلاس عادة من خلال تزوير المستندات المالية أو سوء استخدام السلطة.

¹ فيحاء عبد الخالق يحي البكوع، منهل مجيد احمد، تفعيل نظام الرقابة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، عدد 92، 2012، ص 172.

² فيحاء عبد الخالق يحي البكوع، منهل مجيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

- 5- **الرشوة :**
وهي تقديم أو قبول الهدايا أو المال أو أي منفعة أخرى بهدف التأثير على قرارات أو تصرفات المسؤولين. تعتبر الرشوة وسيلة لتمرير الصفقات أو تجنب المحاسبة أو الحصول على منافع غير مستحقة.
- 6- **التهرب الضريبي :**
وهو تجنب دفع الضرائب المستحقة عن طريق إخفاء الدخل أو الأرباح أو تقديم معلومات خاطئة للسلطات الضريبية. يعتبر التهرب الضريبي من أكثر مظاهر الفساد انتشاراً وله تأثير سلبي على إيرادات الدولة.
- 7- **المحسوبية والزبونية :**
وهي تفضيل الأقارب أو الأصدقاء أو الفئات الخاصة عند توزيع المناصب أو العقود أو الخدمات. تؤدي المحسوبية والزبونية إلى تهميش الكفاءات الحقيقية وإضعاف المؤسسات.
- 8- **سوء إدارة الموارد العامة :**
وهو التصرف غير الرشيد في الموارد المالية للدولة أو المؤسسات العامة، مثل الإنفاق المفرط أو الاستثمار في مشاريع غير مجدية أو التلاعب بالعقود.
- 9- **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:**
يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذاً للصفقة.⁽¹⁾
- 10- **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية:**
تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتضليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب مرونة المعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة ، مثل تعجيل أو التأجيل الاعتراف ببعض المصروفات ، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين.
- 11- **اختلاس الأصول:**
يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ ديناً معدوماً بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه.
- 12- **الغش:**
يعرف على أنه " تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها"، ويوجد هناك ثلاث مجالات للغش هي: التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، والفساد، وكذلك التلاعب بالموجودات وملكيته.⁽²⁾

¹ كريفار مراد، بربري محمد امين، دور واهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني، العدد 17، 2017، ص57.

² كريفار مراد، بربري محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص56.

المطلب الثالث: أسباب الفساد المالي وأدوات السيطرة عليه

أولاً: أسباب الفساد المالي

ان للفساد المالي أسباب عديدة ومختلفة حسب المجتمع الموجود فيه بالرغم من إن طرق ممارسة متشابهة كثيرا ويمكن حصر أهم الأسباب فيما يلي:

1- الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل في تدهور الأوضاع الاقتصادية ووجود عوامل اقتصادية مثل التضخم وارتفاع التكاليف المعيشية وتدني المستوى المعاشي للفرد بسبب قلة توفير الفرص الوظيفية وقلة الأجور، مما يؤدي إلى قبول الموظفين للرشاوى لتحقيق التوازن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2- الأسباب السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد ونمو هو انتشاره لما توفره من بيئة مناسبة، ويتجلى ذلك من خلال اعتماد الولاء السياسي كمعيار فیتعين القيادات والاعتمادات الإدارية في المواقع المهمة، وكذا تمت على مسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة ناهيك عن ضعف المجتمع المدني والمتضنين دور مؤسسات في كثير من الدول النامية.

3- الأسباب الاجتماعية وثقافية:

نذكر منها طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية، مما له من أثر كبير في تفشي الفساد، وبالتالي انتشار الولاءات الجهوية على حساب المصالح الوطنية العليا. وأيضاً لقلّة الوعي الثقافي والوازع الديني، وضعف المستوى الأخلاقي لأفراد المجتمع، واستجابة المال العام وذلك لا يعتبره لاحقاً مشروع للجميع. كذلك تعقّد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها، مما يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية.⁽¹⁾

ثانياً: أدوات السيطرة على الفساد المالي

1- اختيار الموظفين لاستقامتهم وكفاءتهم:

- استبعاد غير الشرفاء (في ضوء سجلاتهم السابقة والاختبارات ومؤشرات الأمانة)
- اعتماد ضمانات تقديمها جهات خارجية عن الموظفين المختارين (مكاتب تشغيل، نقابات).

2- نظام المكافآت والعقوبات:

- تغيير نظام المكافآت برفع الأجور والرواتب للحد من الحاجة للدخل الفاسد، ومنح مكافآت للأعمال الخاصة التي يقوم بها الموظف للسيطرة على الفساد.
- استخدام مكافآت غير نقدية مثل: النقل، التدريب، السفر، المديح.
- معاقبة السلوك الفاسد: برفع درجات العقوبة الرسمية وزيادة سلطة الرئيس على إيقاع العقوبة تدريجياً وفقاً لدرجة الردع المطلوبة.
- استخدام العقوبات غير نقدية مثل: التشهير، حجب الثقة، وفقدان المكانة المهنية.

3- جمع المعلومات وتحليلها:

- تحسين أنظمة التدقيق وإدارة المعلومات، وذلك بتقديم الدليل مباشرة على حدوث الفساد، ووضع التقديرات لمدى قابلية المؤسسة للفساد، ودعم وكلاء المعلومات وتعزيزها بحيث يستطيعون الإبلاغ مباشرة عن النشاطات غير المشروعة؛
- الاستعانة بالمعلومات الخارجية كوسائل الاعلام والبنوك؛
- استخدام المعلومات التي يقدمها الجمهور والزبائن المتعاملون.

¹ عبد القادر حيرش، مرجع سبق ذكره، ص 368.

4- إعادة بناء العلاقة بين الرئيس والموظف والمتعامل:

- المنافسة في تقديم الخدمات للمتعامل؛
- خفض قدرة الموظف على التصرف والتحكم وذلك من خلال تحديد الأهداف والإجراءات بدقة، وجعل الوكلاء يعلمون كفريق واحد، وخضوعهم لمراجعات هرمية وتقسيم القرارات الكبيرة إلى مهام أو قرارات جزئية تدريجية؛
- اجراء تنقلات دورية وظيفية أو جغرافية ضمن الإمكانيات الموضوعية.⁽¹⁾

5- احداث تغيير في الميول والمواقف تجاه الفساد:

- استخدام التدريب المستمر؛
- استخدام البرامج التربوية وضرب المثل العليا؛
- العمل على نشر القانون الأخلاقي؛
- ادخال تغييرات على الثقافة المؤسسية.⁽²⁾

❖ المطلب الرابع: اثار الفساد المالي وطرق مكافحته

أولاً: اثار الفساد المالي

يؤدي الفساد المالي بكل أنواعه وأشكاله إلى آثار خطيرة على جميع الأصعدة، ويمكننا إجمال مختلف الآثار الاقتصادية للفساد المالي في النقاط التالية:

1- آثار على النمو الاقتصادي : إن وجود الفساد المالي في أية بيئة يعمل على إعاقة النمو الاقتصادي، حيث

تنخفض فيه حوافز الاستثمار خاصة في الحالات التي تتطلب فيها الرشاوى من أصحاب المشروع اتقبل بدء مشاريعهم، أو كأن يطلب الموظفون المرتشون بعد ذلك نصيباً من عوائد الاستثمار، وبالتالي يعمل الفساد باعتباره ضريبة وإن كانت ذات طبيعة ضارة بشكل خاص، ويهبط الفساد بجودة الخدمات العامة ويخفض من عوائد الضرائب.

2- تفاقم عجز الموازنة العامة: يؤدي الفساد المالي إلى تقليل الإيرادات العامة ويزيد من الإنفاق العام في نفس

الوقت، وذلك من خلال التهرب الضريبي والحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد الفساد من تكاليف إنجاز المشاريع العامة وإدارة، ناهيك على أن الفساد المالي يضعف من فاعلية الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم. ومن خلال ذلك فإن الحكومة لا تستطيع ممارسة السياسة المالية السليمة، مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز وهو ما يجعل تمويله عن طريق الجهاز المصرفي والذي سيولد معه التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.⁽³⁾

3- تشويه بنية الإنفاق الحكومي: ويظهر ذلك من خلال أن مشاريع الاستثمار العام تهيء الفرص الثمينة

للمسؤولين الحكوميين في الحصول على الرشاوى العالية القيمة، لذلك فإن الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه المشاريع التي يسهل من خلالها جني الرشوة وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، أو لأن إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشاريع البنية التحتية ونفقات القطاع العسكري، في حين يقل إنفاقها على خدمات التعليم والصحة حيث لوحظ في العديد من المرات انخفاض مؤشر الفساد فيها.

¹ حسن أبو محمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، سوريا، مجلد 08، العدد 01، 2002، ص 423.

² حسن أبو محمود، مرجع سبق ذكره، ص 423.

³ عبد القادر حيرش، مرجع سبق ذكره، ص 368.

4- سوء توزيع الدخل الوطني: حيث تحدث انحرافات شديدة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، خاصة تراجع دخول الطبقات الوسطى والدنيا، بالموازاة مع استئثار الطبقة العليا بالجزء الأكبر من الدخل، مما يؤدي إلى تزايد الغضب والتوتر الاجتماعي وارتفاع الميل نحو الانحراف تفكك الأسر.

5- آثار على الادخار المحلي والاستثمار: يؤثر الفساد المالي على قيمة العملة الوطنية وبالتالي سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، فعندما تخرج الأموال لغير مشروعها بغية غسلها يتوجه أصحابها إلى استبدال العملة الأجنبية وهو ما يؤدي في الأخير إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، كذلك يترتب عليها استئثار احتياطي الدولة من العملات مما يجعل الحكومة ترفع من سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات المحلية.(1)

ثانياً: طرق مكافحة الفساد المالي

فيما يلي طرق لمكافحة الفساد المالي والإداري:

1- بناء هيكل تنظيم إداري واضح وفعال: إن وجود مثل هذا النظام هو أساس عملية الرقابة في أي مؤسسة اقتصادية، ومن العناصر المهمة لتحقيق الاستقلال الوظيفي بين الإدارات المختلفة هو وجود مبدأ رقابي مهم ينص على الفصل الصارم بين المسؤوليات الوظيفية للحماية من الأخطاء المتعمدة وتوزيع هذه المسؤوليات بشكل واضح، ويجب أن يكون النظام مرناً للقيام بالتعديلات التي يتطلبها تغييرها في سياسات وأهداف المؤسسة الاقتصادية، ويجب أيضاً أن تتميز الرقابة بالبساطة والوضوح والملاءمة والمرونة الاقتصادية.(2)

2- وجود نظام محاسبة صحيح: حيث يتطلب نظام الرقابة الداخلية الجيد والفعال توفير نظام محاسبة صحيح وهو من العوامل المهمة لنجاح الرقابة الداخلية، ويعرف هذا النظام على أنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها معالجة البيانات والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف الإدارة، والذي يتضمن المساءلة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثم إعداد حساباتها الختامية .

3- إعداد إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات: يجب تقسيم المهام بين الأقسام المختلفة بحيث لا يقوم شخص واحد بالعمل بأكمله، لذلك يجب على الإدارة توزيع العمل بطريقة تضمن وجود ضبط ذاتي أو رقابة آلية أثناء تنفيذ العملية، وتختلف هذه الإجراءات حسب المؤسسات الاقتصادية وحجمها والعمل الذي تمارسه، ويجب تأمين الموظفين الذي يتعاملون مع النقد والأصول القابلة للتحويل.

4- اختيار الموظفين الكفو وتعيينهم في مناصب مناسبة: لذلك يجب كتابة وصف دقيق لوظائف المؤسسات الاقتصادية وتوفير برنامج لتدريب الموظفين لضمان حسن الاختيار، ويجب وضع كل عامل في المكان المناسب له لكي يتمكن من الاستفادة من الكفاءات المختلفة، حيث يعتمد نظام المراقبة الداخلية بشكل كبير على سلامة وقدرة وكفاءة الموظفين العاملين داخل المؤسسة.

5- إعداد نظام دقيق لمراقبة أداء الموظفين: حيث إن تقييم أداء الموظفين هو شكل من أشكال الرقابة، ويجب أيضاً تحليل نتائج المراقبة لتحديد مدى تحقيق الأهداف المطلوبة وكيفية استخدامهم للموارد المتاحة لهم، وتتم مراقبة الأداء بشكل مباشر من خلال الإشراف على كل شخص مسؤول عن عمل أو بشكل غير مباشر من خلال تخطيط الميزانيات والتكاليف المعيارية وتقارير الكفاية والتدقيق الداخلي.

6. استخدام جميع الوسائل الآلية: لضمان دقة البيانات المحاسبية والدفاتر والسجلات والمحافظة على الأصول من التلاعب أو الاختلاس، تساعد الوسائل الآلية أيضاً على سرعة المعالجة، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وحماية الأصول ببرامج مساعدة، والتحكم في المعلومات، وتقليل فرص الأخطاء والاحتيال في المحاسبة.(3)

¹ عبد القادر حيرش، مرجع سبق ذكره، ص 369.

² أية القواسيمي، طرق مكافحة الفساد المالي والإداري، 05-05-2024، 13:45، <https://mawdoo3.com>.

³ أية القواسيمي، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: العلاقة بين الرقابة الداخلية والفساد المالي

يشكل نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية في الحد من الفساد المالي. فمن خلال تعزيز الشفافية، وتحسين الإجراءات المحاسبية، وتطبيق العقوبات الصارمة، يمكن تقليل فرص الفساد وتحقيق بيئة عمل أكثر نزاهة وفعالية. تتطلب مكافحة الفساد المالي وجود نظام رقابي قوي وقادر على التكيف مع التحديات المتغيرة.

المطلب الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي

يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق لعمل مدقق الحسابات، فيقوم بوضع برنامج التدقيقي وكمية الاختبارات التي سيجريها وكذلك حجم العينة، بناء على عملية تفحصه وتقييمه لفعالية وكفاءة هذا النظام، فيقوم المدقق بفحص وتقييم جاد لأهداف وطرق نظام الرقابة الداخلية، يتبين أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو تشخيص والحد من الفساد المالي، ومن أهم الطرق والأساليب المستخدمة في تشخيص الفساد المالي هي:

1- الرقابة المانعة (الوقائية):

حيث تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد المالي فهي تعمل على تحديد أشكاله ومسبباته وآثاره السلبية، وعلى ضوء هذه المؤشرات تقوم بوضع الإجراءات التي تمنع من حدوثه، ولذلك تعتبر أهم أداة لإدارة الخطر قبل وقوعه، ولكن ليس كل الأخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها، لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة.

2- الرقابة الجارية (الكاشفة):

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي تكون ملازمة للعمليات، ولها تصور كاف عن مجريات الأنشطة والأعمال، لذلك فهي تساعد على اكتشافها للفساد المالي أثناء ممارسة العمل، وتمثل وسيلة ردع ذات أبعاد إدارية، حيث أنها تؤدي إلى عدم الوقوع في الأخطاء والمخالفات المالية، ومن الأمثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج وإعداد التسويات وموازن المراجعة الدورية.⁽¹⁾

3- الرقابة اللاحقة (التصحيحية):

وهي الضوابط المتعلقة بمعالجة الأخطاء التي اكتشفت أي أنها معنية بتصحيح الأخطاء التي اكتشفت بواسطة الضوابط الكاشفة، وكما هو واضح بأن هذه الضوابط تتعامل مع الأخطاء والانحرافات بعد اكتشافها وحتى تكون فعالة، على الإدارة وضع نظام يسلط الضوء على الانحرافات والأخطاء، ومن تلك الضوابط:

- قيام الإدارة بمراجعة إجراءات التصحيح للتأكد من سلامتها وكفاءتها؛
- وجود نظام متابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- وجود أنظمة وإجراءات معالجة للأخطاء والانحرافات التي تكشف.⁽²⁾

كما أن هناك من يرى أنه يمكن للرقابة الداخلية تشخيص حالات الفساد المالي من خلال أقسامها المتمثلة في الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية وذلك كما يلي:

أ- دور الرقابة الإدارية في تشخيص حالات الفساد المالي:

- توفر الرقابة الإدارية دليل لقواعد السلوك الأخلاقي ودليل معايير وإجراءات تحد من الاحتيال والفساد المالي؛
- تفعيل سلطات القضاء في الوحدة الإدارية يساهم في الحد من الفساد المالي؛
- توفر كفاءة الرقابة الإدارية إجراءات لضبط الأنشطة تمكنها من حماية المعلومات من التحريف؛
- تحدد الرقابة الإدارية الظروف التي تشير إلى ازدياد المخاطر مع العمل على معالجتها قبل وقوعها؛

¹ كريفاري مراد، بربري محمد امين، مرجع سابق، ص 63.

² شوان صابر دزايي، دور الرقابة والتدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري دراسة إستطلاعية في أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة العمل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة نيقوسيا، قبرس، 2021، ص 39.

ب- دور الرقابة المحاسبية في تشخيص حالات الفساد المالي :

- تساهم في تحديد نقاط القوة مع المساهمة في الاستفادة منها ونقاط الضعف مع العمل على معالجتها داخل الوحدة المحاسبية الحكومية وذلك يحد من الفساد المالي؛
- تضمن التحكم في استهلاك الموارد مع العمل على الحد من اهدار تلك الموارد؛
- يدعم التسجيل المحاسبي الدقيق للعمليات المحاسبية منع التلاعب بها أو تعديلها؛
- تقوم الرقابة الداخلية المحاسبية بتحديد المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود الاحتيال مع العمل على وضع آلية التعامل معها؛
- يقوم المراجع الداخلي بمتابعة إجراءات العمل المحاسبي مع المساهمة على تبني إجراءات مصححة لأي انحراف - تسمح بالتسجيل الفوري للعمليات قبل تعديلها أو تحريفها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: إجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي
أولاً: إجراءات الإدارة العليا في مكافحة الفساد المالي

يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الإدارية والتنظيمية بالإدارة العليا ومن خلالها يستمد صلاحياته واستقلالته عن المستويات الإدارية الأخرى ،لذلك فإن هذا النظام يكون فعالاً في أداء مهامه اذا ماتوفر الدعم اللازم له من قبل الإدارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي ،من خلال تصميم نظام رقابة داخلي كفوء ومنحه صلاحيات واسعة وإمكانات كافية .⁽²⁾

وفيما يأتي أهم الإجراءات التي تدعم الإدارة بها جهاز الرقابة الداخلية لمكافحة الفساد المالي هي:

- اختيار موظفي الرقابة الداخلية من العناصر التي لا يشك في نزاهتها وتنسم بالشجاعة وتبتعد عن المجاملات على حساب المصلحة العامة ،فبدون عاملين حريصين ومديرين وكفوئين لايمكن أن نحصل على نظام جيد للرقابة الداخلية؛
- إخضاع جميع الأنشطة لفحص الرقابة الداخلية بما فيها الأنشطة المتعلقة بالمستويات العليا أو المسؤولين الكبار؛
- عدم تهاون الإدارة العليا في قضايا الفساد التي تشخصها الرقابة الداخلية حيث أن تهاون الإدارة العليا في معاقبة الفاسدين أو عدم إحالتهم إلى المحاكم سوف يحبط جهود موظفي الرقابة الداخلية في متابعة حالات الفساد المالي ،وإحالة الموظفين الفاسدين إلى المحاكم سيكون رادعاً وعبرة لمن تسول له نفسه التورط في جرائم الفساد المالي من الموظفين الآخرين؛
- وضع أنظمة حوافز للرقابة الداخلية في كشفها عن حالات الفساد لغرض تشجيع العاملين في الرقابة لمتابعة الأنشطة التي يمكن أن تحدث حالات الفساد ،ورصد مبالغ لمن يبلغ عن حالات الفساد المالي؛
- وصل أجهزة الرقابة بالاختصاصات الأخرى المساعدة غير المحاسبية أو التدقيقية بحسب الحاجة إلى تلك الاختصاصات ،مثلاً في الأعمال الهندسية والمقاولات الاستعانة بالعناصر الهندسية وفي لجان المشتريات الاستعانة بخبراء السوق والاستعانة بالفنيين لفحص المواد المستلمة لضمان تطبيق المواصفات المطلوبة؛
- إعطاء موظفي الرقابة حرية الاطلاع على كافة أعمال المؤسسة لكي يشعر موظفي المؤسسة بأن هناك جهة تراقب أعمالهم وتخضعهم للرقابة المفاجئة لكي يمكن مكافحة أعمال الفساد قبل وقوعها ويسهل اعتماد أسلوب الشفافية دون حرج ،ويفترض أن يكون لدى موظف الرقابة حق الإطلاع المتوازن على أعمال الأقسام دون الحصول على الإذن المسبق من المسؤولين .

¹ ياسر تاج السر محمد سند، محمد نصر الدين حمد عبدون، الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد المالي في القطاع العام، دورية علمية، جامعة النيلين، السودان، ص 12.

² إيناس مفتاح محمد العريفي، الرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية ،مجلة دراسة الاقتصاد والأعمال ،المجلد 9، العدد 1، جوان 2022، ص 163.

ثانيا: إجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي

تختلف اجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بحسب اختلاف حجم المؤسسات وطبيعة الاعمال الخاضعة للرقابة وبإختلاف الأنشطة الاقتصادية وبحسب نوعية الأخطاء والمخالفات ، فهناك أخطاء ومخالفات تكشفها وسائل المحاسبة وأخرى لاكتشفها وسائل المحاسبة ، فمثلا طريقة القيد المزدوج في تسجيل العمليات تؤدي إلى إكتشاف بعض الأخطاء بطريقة تلقائية مثل التسجيل في اليومية وعدم الترحيل إلى سجل الأستاذ العام أو عدم احتساب الإندثار لأصل معين . أن كشف الأخطاء المعتمدة أصعب من كشف الأخطاء غير معتمدة وخصوصا عندما يكون ارتكاب الخطأ من قبل شخص معني ذو خبرة في مجال التحريف والتزوير اوله دراية في متطلبات الصرف والقوانين والتعليمات التي تضبط عمليات الصرف .

وبما أن المراقب الداخلي هو من داخل المؤسسة ولكي يضع يده على موضع الخلل فيجب أن تتوفر لديه معلومات أولية عن شخصية الموظف المسؤول ، هل هو معروف عنه بالنزاهة لكي يخفض من مستوى شكه أم هو مجروح في نزاهته وعليه أن يوسع من دائرة الشك ، كما عليه أن يحدد الأنشطة التي يتسرب منها الفساد المالي مثل عمل لجان المشتريات ، لجان استلام العطاءات ولجان فتحها ، تنظيم قوائم الرواتب ، أعمال الحيازة النقدية أعمال حيازة الأصول الثابتة التي يسهل استخدامها أو نقلها كالسيارات والحاسبات وغير ذلك . وفيما يلي بعض الإجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي (1) :

- التأكيد على الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها من قبل العاملين في الوحدة؛
- التأكيد على التوصيف الواضح للوظائف داخل الوحدة كونه يساعد على انتشار الفساد؛
- محاسبة الأشخاص الذين يتعمدون مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة ؛
- ضبط عمليات الصرف والتحقق منها لمنع هدر المال العام دون وجه حق.(2)

المطلب الثالث: استراتيجية الرقابة المالية للحد من الفساد المالي

تسعى الأجهزة الرقابية بشتى أنواعها وأشكالها الى تحقيق الأهداف الموضوعية من الإدارة العليا و هي بحاجة الى العديد من الوسائل والأدوات التي يجب توافرها من اجل وضع استراتيجية واضحة للرقابة يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف والعمل على محاربة ظاهرة الفساد المالي والحد منه، وعلى إدارة الوحدة الاقتصادية عند قيامها بوضع استراتيجية مناسبة للرقابة، والاعتماد على عدد من الوسائل والأدوات المتمثلة فيما يلي:

- التشريع المالي والاعمال التي ينظمها حيث ان التركيز في الرقابة هو لى متابعة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات؛
- رقابة داخلية فعالة تسهم في تحسين أداء أجهزة الرقابة المالية؛
- التطوير الإداري لتهيئة كادر متطور ينسجم مع التطورات التكنولوجية؛
- توفير الأرضية القانونية من خلال تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات لكل الممارسات المالية والإدارية، وبما يقلل من حجم الاجتهادات الشخصية؛
- اعتماد مبدأ الشفافية والفصاح والوضوح؛
- تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة عن الأخطاء العمدية وغير العمدية والتلاعب لكافة المستويات الوظيفية؛
- تحديث وسائل وأساليب الرقابة بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية وثورة المعلوماتية باستخدام برمجيات حديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكمية الحديثة.(3)

1 عوض خلف دلف العيسوي ، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد ، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد ،أفريل 2009، العراق ،ص 14 ص15.

2 إيناس مفتاح محمد العريفي ،مرجع سبق ذكره ،ص 163.

3 عبد القادر حيرش، مرجع سبق ذكره، ص 372 ص373.

خلاصة الفصل الأول

استعرض الفصل الأول نظام الرقابة الداخلية والفساد المالي، موضحًا أن الرقابة الداخلية تضمنت إجراءات وأنظمة لضمان تحقيق أهداف المؤسسة وحماية أصولها، وتطورت لتشمل كافة جوانب العمليات المؤسسية. تناول الفصل أنواع ومكونات الرقابة الداخلية، مثل البيئة الرقابية وتقييم المخاطر، وأبرز أهدافها في حماية الأصول وضمان دقة المعلومات المالية. ناقش أيضًا الفساد المالي، تعريفه، أنواعه، وأسبابه، مثل ضعف الأنظمة الرقابية والفقر، واقترح أدوات للسيطرة عليه كتعزيز الرقابة وتحسين الشفافية. أوضح الفصل العلاقة بين الرقابة الداخلية والفساد المالي، مؤكدًا أن نظام الرقابة الفعال تمكن من الكشف المبكر عن الفساد وتقليل فرصه من خلال تعزيز الشفافية وتطبيق العقوبات الصارمة، مما ساهم في تحقيق بيئة عمل نزيهة ومستقرة اقتصاديًا.

و نختتم هذا الفصل بالتركيز على أن نظام الرقابة الداخلية يمثل أداة حيوية وأساسية في الحد من الفساد المالي. حيث أنه من خلال تعزيز الشفافية، تحسين الإجراءات المحاسبية، وتطبيق العقوبات الصارمة، يمكن تقليل فرص الفساد وتحقيق بيئة عمل أكثر نزاهة وفعالية. تتطلب مكافحة الفساد المالي وجود نظام رقابي قوي ومتطور قادر على التكيف مع التحديات المتغيرة وتوفير الحماية اللازمة للمؤسسات وأصولها. الفهم الشامل والمتكامل للرقابة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد المالي يمكن أن يؤدي إلى تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتصدي لهذه الظاهرة السلبية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

إن الاعتماد على الدراسة النظرية وحدها ليس كافياً للكشف عن الحثيات والحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة، لذلك وجب القيام بدراسة ميدانية من أجل ملامسة الواقع من خلال جمع المعلومات التي يحتاجها الباحث من الميدان. فبعد التطرق إلى الجانب النظري في ما سبق، سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الجانب الميداني الذي يعتبر من أهم جوانب البحث لأنه يربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي أي الواقع الفعلي للدراسة، وسنحاول فيه الإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من فرضياتها وتحقيق أهدافها المرجوة، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال استعراض تعريف و نشأة مركز الضرائب بولاية الأغواط، وكذلك إبراز الهيكل التنظيمي لهذا المركز، وفي الأخير سيتم الإشارة لأهم الضرائب والرسوم المسيطر عليها من قبل مركز الضرائب.

المطلب الأول: تعريف و نشأة مركز الضرائب أولاً: تعريف مركز الضرائب

يعتبر مركز الضرائب عموماً مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصرياً بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم، حيث يطمح هذا المركز لتقديم خدمة نوعية وتطوير شراكة جديدة مع المكلفين بالضريبة، وتقوم أساساً على الاستجابة والمعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، كما ينشط في كل من مجال الوعاء وتحصيل منازعات الاستقبال والإعلام بالإضافة لمجال المراقبة الجبائية التي من خلالها يتم البحث واستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات وكذا تحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة مع تقييم نتائجها.¹

ثانياً: نشأة مركز الضرائب

تم نشأة مركز الضرائب بعد مرحلة من مراحل التحديد الواسعة للدائرة الجبائية التي كرسست تقسيم النسيج الجبائي إلى ثلاث فئات:

- مديرية كبريات المؤسسات التي أنشأت سنة 2006.
- مراكز الضرائب التي أطلقت سنة 2009.
- المراكز الجوارية للضرائب الأغواط بداية سنة 2015.

تم تدشين المركز طرف عبد الرحمان بن الراوية بصفته المدير العام للضرائب في 2012/12/28 بحيث يقوم هذا المركز بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسة والشركات الخاضعة للنظام الحقيقي بالنسبة لولاية الأغواط.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يضم مركز ولاية الأغواط ثلاث مصالح رئيسية ومصلحتين أخريين وقباضة:

❖ ثلاث مصالح رئيسية:

✓ المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات.

✓ المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.

✓ المصلحة الرئيسية للمنازعات.

❖ مصلحتين أخريين هما:

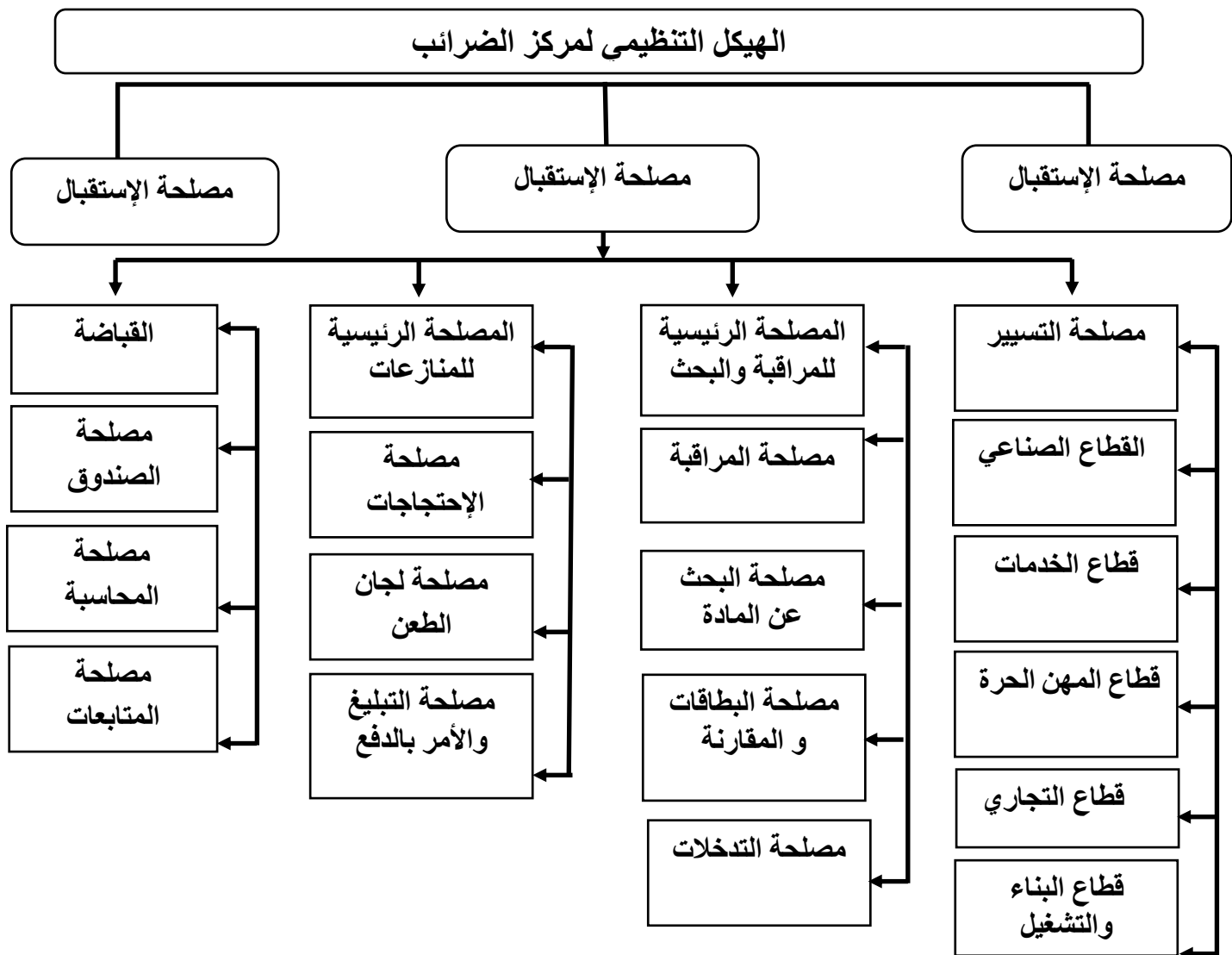
✓ مصلحة الاستقبال والإعلام.

✓ مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

❖ قباضة

1 معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب لولاية الأغواط.

الشكل رقم (1-2) : مخطط للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



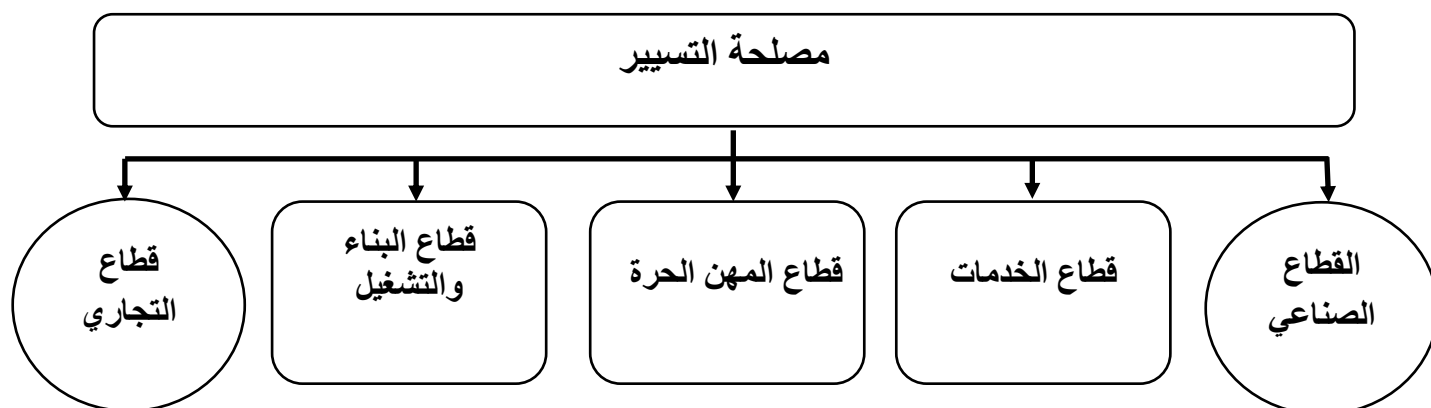
المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

1- المصلحة الرئيسية لتسيير: وهي من أهم المصالح داخل المركز بحيث يتجلى دورها في تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز في مجال الوعاء ، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات ، وتقوم المصلحة بإصدار الجداول والسندات وتقديمها الرئيس المركز للموافقة عليها ، بصفتها وكيلة مفوضا للمدير الولائي للضرائب وأيضا إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى. وتضم هذه المصلحة الرئيسية خمسة مصالح وهي: (1)

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات .
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الأعمال الحرة.

1- معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب للولاية الأغواط.

الشكل رقم (2-2) : مخطط المصلحة الرئيسية للتسيير

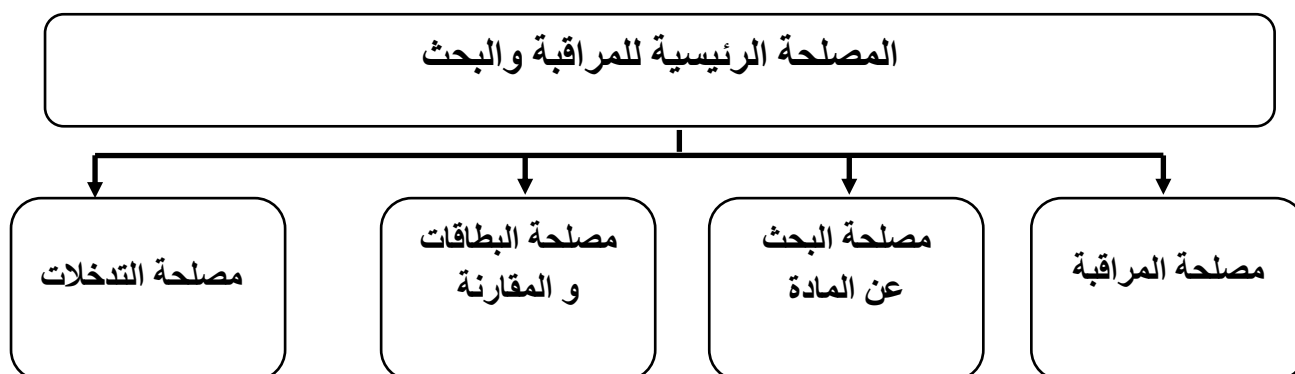


المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: بحيث تقوم هذه المصلحة بالبحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل إستغلالها وإقتراح عمليات المراقبة وتكوين الرقابة على أساس ما تم تصريجه من طرف المكلف بالضريبة لدى المركز وتنقسم هذه المصلحة إلى:

- ✓ مصلحة المراقبة
- ✓ مصلحة البحث عن المادة الضريبية
- ✓ مصلحة الطاقات والمقارنات
- ✓ مصلحة التدخلات

الشكل رقم (3-2) : مخطط المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث



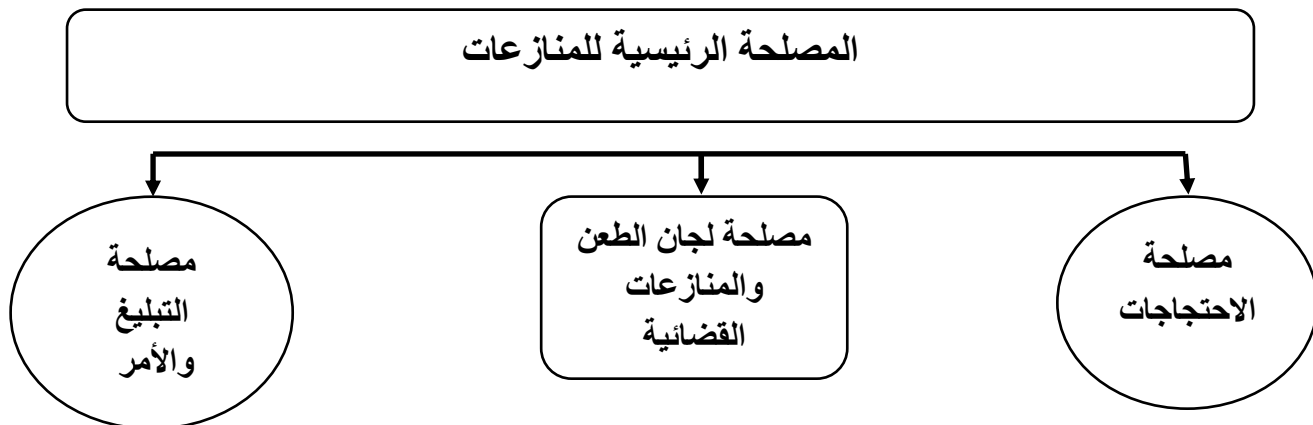
المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات: و تتكون من ثلاث مصالح هي : (1)

- ✓ مصلحة الاحتجاجات .
- ✓ مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية .
- ✓ مصلحة التبليغ والأمر بالدفع

1- معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب للولاية الأغواط.

الشكل رقم (2-4) : مخطط المصلحة الرئيسية للمنازعات

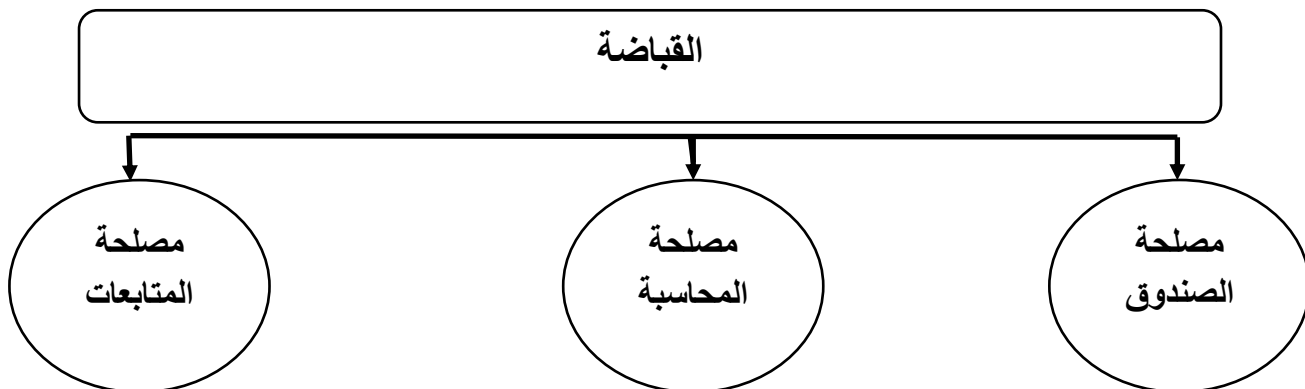


المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

4- القباضة: تتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان تسديدات تلقائية والجدول العامة والفردية التي تصدر حق المكلف وكذلك المتابعة في مجال التحصيل كما تقوم بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والمتعلقة بالتحصيل الإجباري وتتكون من ثلاث مصالح:

- ✓ مصلحة الصندوق
- ✓ مصلحة المحاسبة
- ✓ مصلحة المتابعات

الشكل رقم (2-5) : مخطط القباضة



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

5- مصلحة الإعلام والإستقبال: تنظيم المكلفين بالضريبة وإعلامهم على الحقوق والواجبات

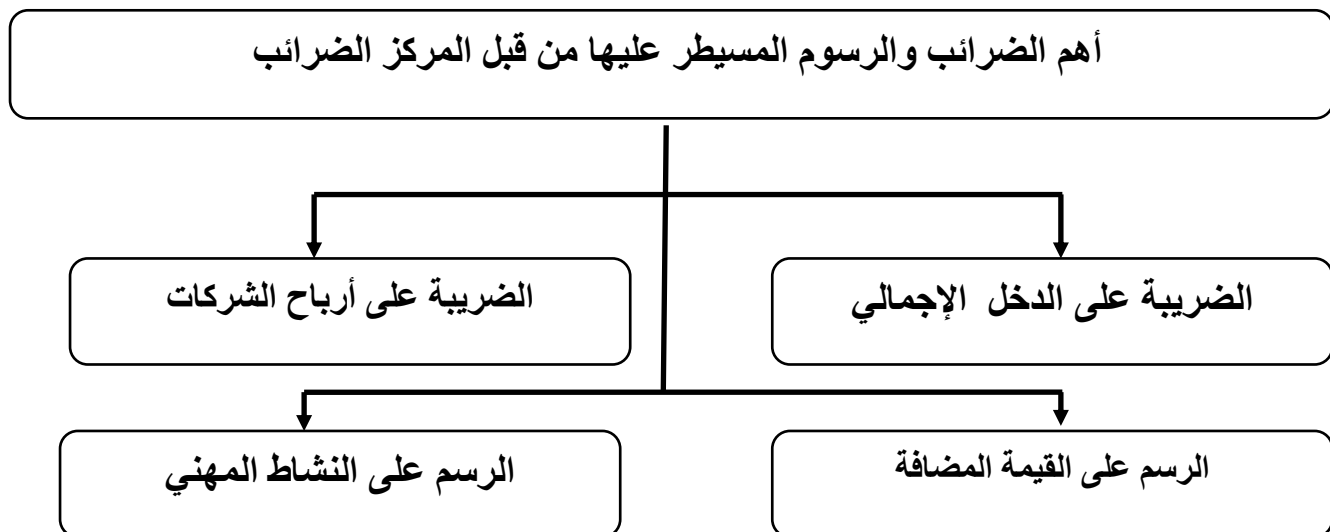
6- مصلحة الإعلام والوسائل: إستغلال التطبيقات المعلومات وتأمينها وكذا إحصاء العتاد واللوازم والتكفل بصيانة التجهيزات

المطلب الثالث: أهم الضرائب والرسوم المسيطر عليها من قبل مركز الضرائب

مثلها مثل جميع المراكز المفتوحة على مستوى التراب الوطني يقوم مركز الضرائب بمهامه الملقاة على عاتقه حيث تتمثل مهام مركز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية : (1)

- ✓ الضريبة على الدخل الإجمالي
- ✓ الضريبة على أرباح الشركات
- ✓ الرسم على النشاط المهني
- ✓ الرسم على القيمة المضافة

الشكل رقم (2-6) : مخطط لأهم الضرائب والرسوم المسيطر عليها من قبل مركز الضرائب



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

-1 معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب للولاية الأغواط.

المبحث الثاني: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

يتناول هذا المبحث توصيفاً شاملاً لإجراءات الدراسة الميدانية التي قمنا بها لتحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل إنجاز الدراسة الميدانية وتحقيق أهدافها تم إتباع مجموعة من الخطوات والمراحل والتي يمكن عرضها من خلال العناصر التالية:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يعبر المجتمع الدراسي عن كل الأفراد أو الأحداث أو المشاهدات موضوع البحث أو الدراسة، أما العينة فتعرف بأنها: "مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها، ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي".¹ ونظراً لصعوبة إجراء مسح شامل على مجتمع الدراسة والمتمثل في موظفي مركز الضرائب لولاية الأغواط فقد اخترنا عينة عشوائية بسيطة تمثل هذا المجتمع. حيث كانت حصيلة توزيع الاستبانة الورقية على أفراد عينة دراستنا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مجتمع وعينة الدراسة والاستبانات المسترجعة وغير المسترجعة

حجم المجتمع الأصلي	الاستبانات الموزعة	الاستبانات غير المسترجعة	الاستبانات المسترجعة	
			الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
303	40	03	02	35
%100	%13.2	%7.5	%5	%87.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم توزيع (40) استبانة، حيث تم استرجاع (37) استبانة منها (35) صالحة للتحليل أي ما نسبته (%87.5)، في حين بلغ عدد الاستبانات المستبعدة (02) استبانات بنسبة (%5)، أما عن الاستبانات غير المسترجعة فقد بلغ عددها (03) استبانات أي ما نسبته (%7.5). وبناءً على ما تم استرجاعه من استبانات صالحة للتحليل والمقدر عددها ب (35) استبانة، فإن حجم العينة المدروسة هو (35) موظف بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

ثانياً: منهج الدراسة

ويقصد بمنهج الدراسة الأسلوب الذي يتبعه الباحث في دراسة موضوع ما، وقد ارتبط تقدم البحوث العلمية بضرورة وجود منهج للبحث والتحصيل، فغيابه تخضع البحوث للعشوائية وتصبح المعرفة غير علمية²، ويمكن تعريف منهج البحث العلمي بأنه: "أسلوب للتفكير والعمل يعتمد على ما تم استرجاعه من استبانات صالحة للوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة".³ وتنقسم مناهج البحث العلمي إلى أنواع، ويرتبط هذا التقسيم بطبيعة البحث في كل علم، والأدوات المستخدمة في هذا البحث، وكذا الغاية المرجوة منه.⁴

1 محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 84.

2 محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1999، ص 51.

3 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، اليمن، 2019، ص 35.

4 عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النميز، الطبعة الأولى، سورية، 2002، ص 04.

المبحث الثاني:تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

فطبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد المنهج العلمي المناسب لها، وعلى هذا الأساس من أجل معرفة دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط، فإن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، والذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أشياء أو أحداث معينة، وجمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنها، وكذا وصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما هي موجودة في الواقع. ويعتبر هذا المنهج ذو قيمة علمية في حد ذاته لأنه لا يقف عند حدود وصف الظاهرة فقط، بل يذهب أبعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقوم قصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى للتبصر بتلك الظاهرة، ويصل إلى تقديم تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة.

ثالثاً: تصميم استمارة الاستبيان

تتمثل الأداة الرئيسية للدراسة في استبانة عملت الطالبتين على تطويرها لتتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها (أنظر الملحق رقم 01)، وقد تم بلورة مدلولاتها من خلال استقراء الأبعاد العلمية لمتغيرات الدراسة، وذلك اعتماداً على ما تم طرحه نظرياً في أدبيات هذه المتغيرات، وتم تقسيم أداة الدراسة إلى جزئين رئيسيين كما يلي:

- ❖ **الجزء الأول:** يتضمن البيانات العامة عن عينة الدراسة من حيث (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية).
- ❖ **الجزء الثاني:** تم تقسيم هذا القسم إلى محورين:

- ✓ **المحور الأول:** يحتوي هذا المحور على (10) عبارات خاصة بالمتغير المستقل والمتمثل في الرقابة الداخلية.
- ✓ **المحور الثاني:** ويشمل هذا المحور على (10) عبارات تخص المتغير التابع المتمثل في الحد من الفساد المالي.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

إن استخدام الأساليب الإحصائية يساعد على ربط واستقراء وتحليل النتائج وإثباتها رياضياً ما يزيد من دقتها ومصداقيتها، وهذا ما يدفع بنا للاستعانة بمختلف النماذج والطرق المنهجية والإحصائية. فبعد فحص جميع الاستبانات المسترجعة، قمنا بتفريغ وإدخال بياناتها في الحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences) والذي يُرمز له اختصاراً (SPSS)، ويحتوي على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تدرج ضمن الإحصاء الوصفي والاستدلالي ومن خلاله فقد استخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- **التكرارات والنسب المئوية:** تم الاستعانة بها للتعرف على المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- 2- **معامل الارتباط بيرسون "Pearson":** تم استخدامه لمعرفة درجة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك للتأكد من الارتباط الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
- 3- **معامل الثبات "ألفا كرونباخ Cronbach Alpha":** تم استخدامه للتأكد من ثبات الاستبانة، حيث أنه من الناحية التطبيقية يعتبر ثبات أداة الدراسة:

- ❖ **ضعيفاً:** إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من (0.6)؛
- ❖ **مقبولاً:** إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين (0.6 و 0.7)؛
- ❖ **جيداً:** إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين (0.7 و 0.8)؛
- ❖ **ممتازاً:** إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.8).

- 4- **معاملي الالتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis):** من أجل معرفة طبيعة توزيع بيانات الدراسة.
- 5- **المتوسط الحسابي:** تم استخدامه لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات محاور الاستبانة، كما تم استخدامه في تحديد درجة الموافقة وترتيب العبارات.
- 6- **الانحراف المعياري:** تمت الاستعانة به من أجل معرفة مقدار تشتت الإجابات وانحرافها حول العبارات والمحاور عن المتوسط الحسابي، كما تم استخدامه في ترتيب العبارات في حالة تساوي المتوسطات الحسابية.
- 7- **الانحدار الخطي البسيط:** وهذا من أجل اختبار أثر المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي).

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات

اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة وطبيعة توزيع البيانات هي العملية التي يتم من خلالها ضبط الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة، والتأكد من أنها تؤدي إلى القياس العلمي بما يسمح باستغلال وتحليل البيانات بشكل سليم ومن ثم تعميم النتائج، ومن أجل ذلك يتم اختبار أداة الدراسة كما يلي:

أولاً: صدق أداة الدراسة

1- الصدق الظاهري

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وتطويرها في ضوء المراجعة المكتبية، تم عرضها في صورتها الأولية على الأستاذ المشرف د.مراد مصطفى ومجموعة من الأساتذة المحكمين ذوي الاختصاص من أجل إبداء آرائهم حول مدى وضوح عبارات استبانة الدراسة ومدى انتمائها إلى محورها ومدى ملائمتها لقياس ما وضعت لأجله، وكذا إبداء الملاحظات حول مدى كفاية الاستبيان من حيث عدد الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم الصياغة اللغوية، أو أي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة من حيث التعديل أو التغيير أو الحذف، وبعدها تم إجراء التعديلات أو حذف العبارات التي أشار إليها معظم المحكمين من أجل الحصول على الاستبانة في صورتها النهائية. (أنظر الملحق رقم 01)

2- الصدق البنائي

بعد التأكد من الصدق الظاهري للدراسة، تم الانتقال إلى التأكد من الصدق البنائي والذي يقيس مدى الارتباط الداخلي لعباراتها، ومدى انتماء كل عبارة للبعد الذي تقع فيه. ولمعرفة مدى وجود التجانس الداخلي بين إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الاستبيان، تم الاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون Pearson" ومستوى الدلالة "sig" وقد جاءت النتائج كما يلي:

• الارتباط الداخلي لعبارات المحور الأول:

جاءت نتائج الارتباط الداخلي لعبارات المحور الأول كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تعتبر الرقابة الداخلية عنصر أساسي في الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة.	0.783**	0.000
02	إدارة المؤسسة موافقة عل تفعيل دور الرقابة الداخلية.	0.439**	0.008
03	الرقابة الداخلية تضمن دقة وسلامة القوائم المالية عن طريق إخضاعها لعمليات الرقابة قبل إقرارها.	0.799**	0.000
04	التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة تتميز بالسلامة و الدقة و الصدق.	0.718**	0.000
05	تساهم الرقابة الداخلية في احترام والالتزام بالسياسات المسطرة من قبل الإدارة العليا بالمؤسسة.	0.662**	0.000
06	تمتلك المؤسسة جهاز رقابي فعال يتميز بالصدق والنزاهة مما يساعد في تقليل فرص الفساد المالي.	0.590**	0.000
07	تستطيع المؤسسة مكافحة ظاهرة الفساد المالي من خلال أجهزة رقابية تسمح بالفصل بين معالجة المعلومات والوظائف الخاصة بالمؤسسة.	0.743**	0.000
08	يهدف نظام الرقابة الداخلية الى حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة.	0.493**	0.003
09	نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة يضبط التصرفات والأخلاقية لموظفي المؤسسة.	0.560**	0.000
10	للقابة الداخلية مجموعة من التعليمات التي تسمح بالتحكم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة.	0.653**	0.000

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، *دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور الرقابة الداخلية والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.439) للعبارة رقم (02) عند مستوى الدلالة (0.01) و (0.799) للعبارة رقم (03) عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لهذه العبارات.

• الارتباط الداخلي لعبارات المحور الثاني:

جاءت نتائج الارتباط الداخلي لعبارات المحور الثاني كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تتخذ المؤسسة مجموعة من الإجراءات التي تقلل من حالات الفساد المالي.	0.840**	0.000
02	المؤسسة تفعل حقا إجراءات الرقابة التي تمنع وتكتشف الثغرات والأخطاء.	0.418*	0.013
03	موظفي الرقابة لابد أن يكونوا متخصصين في مجال العمل المحاسبي.	0.619**	0.000
04	للمراقبة الداخلية أساليب ووسائل فنية فعالة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي.	0.480**	0.004
05	فحص أنظمة الرقابة الداخلية من طرف الأجهزة الرقابية الخطوة الأساسية لمكافحة الفساد المالي.	0.489**	0.003
06	تقوم الأجهزة الرقابية بتشخيص حدوث حالات الفساد المالي المكتشفة واقتراح الإجراءات التي تعمل على الحد منها.	0.702**	0.000
07	تقوم المؤسسة بمعالجة الأخطاء السابقة وأخذها بعين الاعتبار.	0.801**	0.000
08	للمؤسسة نظام رقابة داخلي قوي يسمح بالتقليل من الجهود المبذولة من طرف الأنظمة الرقابية الخارجية .	0.549**	0.001
09	للمؤسسة نظام رقابة داخلية جيد يعمل على تقويم المخاطر وإعداد التقارير الملزمة لإمداد الإدارة بها قصد مكافحة ظاهرة الفساد المالي.	0.465**	0.005
10	تحرص الرقابة الداخلية على دراسة النظام المحاسبي المستخدم ومدى فعاليته في تطبيق العمليات المالية بدقة التي من شأنها المساهمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي .	0.629**	0.000

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، *دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور الحد من الفساد المالي والدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.418) للعبارة رقم (02) عند مستوى الدلالة (0.05) و (0.840) للعبارة رقم (01) عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يثبت قوة الارتباط الداخلي لهذه العبارات.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل "ألفا كرونباخ Alpha Crombach"

يشير مفهوم ثبات أداة الدراسة إلى أن الأداة تعطي نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا طبقت أكثر من مرة على نفس العينة وفي ظروف مماثلة، بحيث هناك عدة طرق للتحقق من ثبات أداة القياس، اخترنا من بينها "ألفا كرونباخ Alpha Crombach"، أين قمنا بحساب "معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha Crombach" لمحاور الدراسة بالإضافة إلى حساب معامل الثبات الكلي للأداة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ Alpha Crombach"

محاو الدراسة	رقم العبارات	معامل ثبات ألفا كرونباخ	جودة القياس
الرقابة الداخلية	10-01	0.784	جيد
الحد من الفساد المالي	10-01	0.738	جيد
الثبات الكلي	/	0.860	ممتاز

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (2-4) أن معاملي الثبات ألفا كرونباخ لمحوري الدراسة قد بلغا (78.4% و 73.8%) بدرجة ثبات (جيدة)، كما أن درجة الثبات الكلي هي كانت ممتازة حيث بلغت (86.0%)، مما يدل على أن هذه الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات ممتازة تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

ثالثا: طبيعة توزيع البيانات

من أجل معرفة طبيعة توزيع بيانات الدراسة يتم حساب معاملي الالتواء (skewness) والتفرطح (kurtosis)، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): معاملي الالتواء (skewness) والتفرطح (kurtosis)

المتغيرات	معامل الالتواء (skewness)	معامل التفرطح (kurtosis)
الرقابة الداخلية	-0.057	-1.080
الحد من الفساد المالي	0.400	-0.360

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-5) أن معاملي الالتواء بالنسبة لمتغيري الدراسة قد بلغا (-0.057) و (0.400) وهما أقل من (3) ويقعان ضمن المجال المقبول للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين (-3 و 3)، أما معاملي التفرطح فقد بلغا (-1.080) و (-0.360) وهما أقل من (20). ومنه فإن هذه النتائج تشير إلى أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نتائج عملية المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة باستخدام برنامج (spss)، وذلك قصد التعرف على نتائج التحليل لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية للمبحوثين

للتعرف على الخصائص والسمات الشخصية لأفراد العينة تم توزيعها حسب متغير (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الوظيفة الحالية).

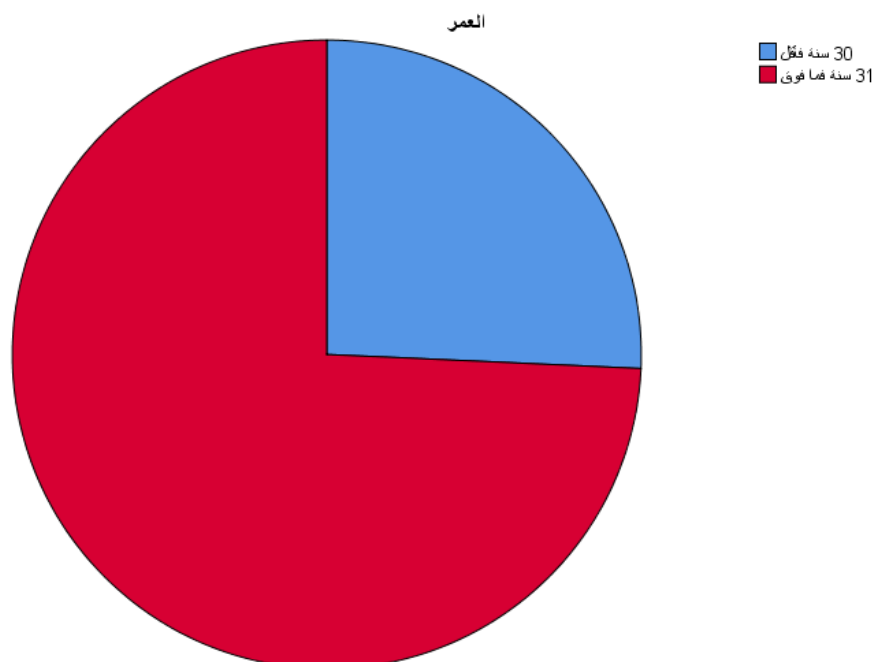
أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة (%)
30 سنة فأقل	09	25.7
31 سنة فما فوق	26	74.3
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.
الشكل رقم (2.7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

نلاحظ من الجدول رقم (2-7) أن (26) من أفراد العينة أي ما نسبته (74.3%) تزيد أعمارهم عن (31) سنة وهي الفئة العمرية الغالبة على عينة الدراسة، أما عن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (30) سنة فكانت نسبتهم (25.7%). يمكن القول أنه من المرجح أن يكون لهذا التركيب العمري المتميز آثار إيجابية على مستوى كفاءة تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفعاليتها في الحد من الفساد المالي، فالموظفون الأكبر سنًا غالبًا ما يتمتعون بقدر أكبر من المهارات والخبرات العملية المكتسبة على مدار سنوات طويلة من العمل، وهذا ما من شأنه أن يساهم في تعزيز فاعلية النظام الرقابي الداخلي وانعكاس ذلك على خفض معدلات الفساد.

ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

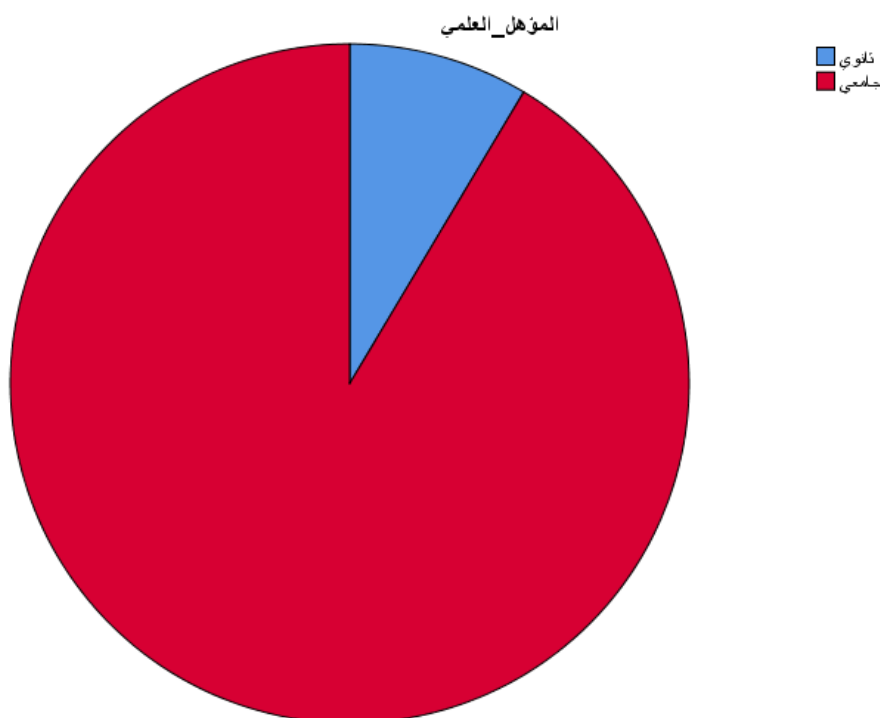
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة (%)
ثانوي	03	8.6
جامعي	32	91.4
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

من خلال جدول توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي يتضح أن (91.4%) من أفراد العينة لديهم مستوى جامعي، وهذا ما يعتبر مؤشر إيجابي حيث أن الخلفية التعليمية المتقدمة قد تساهم في فهم أفضل لمتطلبات الرقابة الداخلية وآليات الحد من الفساد، أما ما نسبته (8.6%) فهم أفراد لديهم مستوى ثانوي، وهذا ما يشير إلى أهمية تطوير برامج تدريبية وتأهيلية لهذه الفئة للتأكد من امتلاكهم المهارات اللازمة للمساهمة في تعزيز الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي، وبشكل عام التركيز على التعليم والتطوير المستمر للموارد البشرية في المؤسسات يمكن أن يعزز من فعالية الرقابة الداخلية ويساعد في الحد من ممارسات الفساد المالي. وهذا يتطلب وضع خطط واستراتيجيات شاملة للتدريب والتأهيل في هذا المجال.

ثالثاً: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

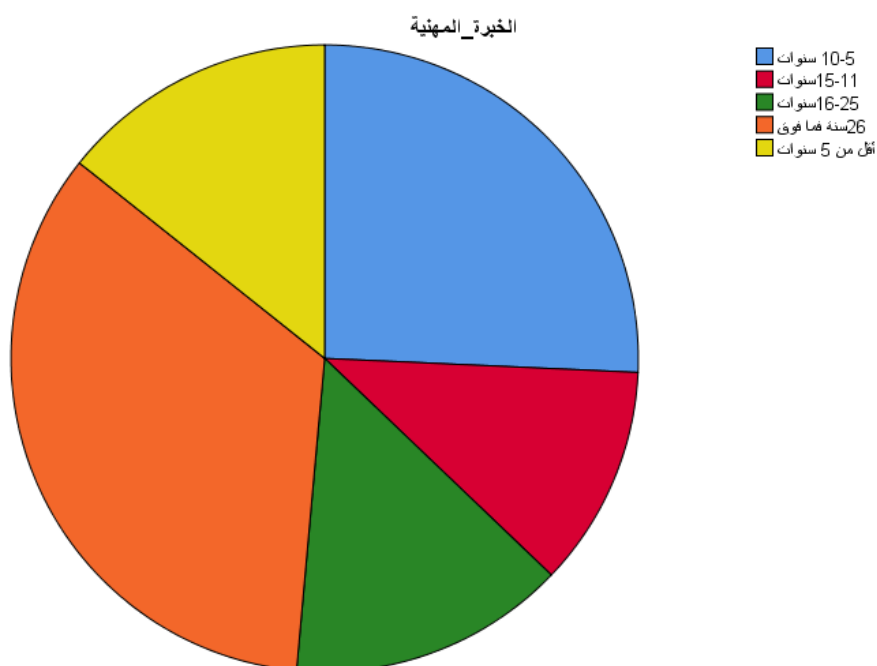
يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	05	14.3
من 5 إلى 10 سنوات	09	25.7
من 11 إلى 15 سنة	04	11.4
من 16 إلى 25 سنة	05	14.3
أكثر من 26 سنوات	12	34.3
المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

الشكل رقم (2-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

من خلال جدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية يتضح أن ما نسبته (34.3%) من أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من (26) سنة، أما ما نسبته (25.7%) فهم أفراد تتراوح خبرتهم ما بين (5 و 10) سنوات، في حين تمثل كل من فئة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن (05) سنوات والأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين (16 و 25) سنة، بينما تمثل فئة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين (11 و 15) سنة ما نسبته (11.4%). من خلال هذه النتائج نلاحظ وجود تنوع في المستويات الخبراتية، وهذا ما قد يساهم في تبادل المعارف والخبرات بين الموظفين ذوي الخبرات المختلفة، ويعتبر هذا التوازن مؤشر إيجابي يعكس قدرة مركز الضرائب على تعزيز الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي من خلال الاستفادة من الخبرات المتنوعة لدى الموظفين.

المطلب الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة

جاء هذا المطلب كمحاولة لعرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات ومحاور الدراسة. ومن أجل تحديد طول فئات مقياس "ليكارث الخماسي" المستخدم في محاور الدراسة تم حساب "المدى" بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس "ليكارث" (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة أي (5/4 = 0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (0.8 + 1 = 1.8) وهكذا يصبح طول الخلايا أو الفئات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-9): فئات مقياس "Likert" الخماسي ودلالاتها

رقم الفئة	المجال	الدرجات	الوزن	مستوى الأهمية
الأولى	[1.80-1]	غير موافق بشدة	1	ضعيف جداً
الثانية	[2.60-1.81]	غير موافق	2	ضعيف
الثالثة	[3.40-2.61]	محايد	3	متوسط
الرابعة	[4.20-3.41]	موافق	4	مرتفع
الخامسة	[5-4.21]	موافق بشدة	5	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

أولاً: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول فقرات محور الرقابة الداخلية

يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في الرقابة الداخلية، ويحتوي على (10) فقرات، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات هذا المتغير وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

الجدول رقم (2-10): التحليل الوصفي لفقرات محور "الرقابة الداخلية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجات	مستوى الأهمية
01	تعتبر الرقابة الداخلية عنصر أساسي في الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة.	4.54	0.657	02	موافق بشدة	مرتفع جداً
02	إدارة المؤسسة موافقة على تفعيل دور الرقابة الداخلية.	4.23	0.690	04	موافق بشدة	مرتفع جداً

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

03	الرقابة الداخلية تضمن دقة وسلامة القوائم المالية عن طريق إخضاعها لعمليات الرقابة قبل إقرارها.	4.54	0.701	01	موافق بشدة	مرتفع جدا
04	التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة تتميز بالسلامة و الدقة و الصدق.	3.63	0.973	08	موافق	مرتفع
05	تساهم الرقابة الداخلية في احترام والالتزام بالسياسات المسطرة من قبل الإدارة العليا بالمؤسسة.	3.80	0.933	05	موافق	مرتفع
06	تمتلك المؤسسة جهاز رقابي فعال يتميز بالصدق والنزاهة مما يساعد في تقليل فرص الفساد المالي.	3.69	1.301	07	موافق	مرتفع
07	تستطيع المؤسسة مكافحة ظاهرة الفساد المالي من خلال أجهزة رقابية تسمح بالفصل بين معالجة المعلومات والوظائف الخاصة بالمؤسسة.	3.77	0.973	06	موافق	مرتفع
08	يهدف نظام الرقابة الداخلية الى حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة.	3.43	1.220	10	موافق	مرتفع
09	نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة يضبط التصرفات اللاأخلاقية لموظفي المؤسسة.	3.57	1.290	09	موافق	مرتفع
10	للرقابة الداخلية مجموعة من التعليمات التي تسمح بالتحكم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة.	4.34	0.539	03	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (2-11) إلى إجابات أفراد العينة عن الفقرات الخاصة بمحور الرقابة الداخلية، بحيث كانت المرتبة الأولى لفقرة "الرقابة الداخلية تضمن دقة وسلامة القوائم المالية عن طريق إخضاعها لعمليات الرقابة قبل إقرارها" بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.701)، في حين حصلت الفقرة "تعتبر الرقابة الداخلية عنصر أساسي في الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.657)، كما جاءت الفقرة "للرقابة الداخلية مجموعة من التعليمات التي تسمح بالتحكم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة" بمتوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (0.539) في المرتبة الثالثة، ثم جاءت في المرتبة الرابعة فقرة "إدارة المؤسسة موافقة على تفعيل دور الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.690)، أما المرتبة الخامسة فكانت لفقرة "تساهم الرقابة الداخلية في احترام والالتزام بالسياسات المسطرة من قبل الإدارة العليا بالمؤسسة" بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.933)، وحصلت الفقرة "تستطيع المؤسسة مكافحة ظاهرة الفساد المالي من خلال أجهزة رقابية تسمح بالفصل بين معالجة المعلومات والوظائف الخاصة بالمؤسسة" على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.973)، في حين جاءت الفقرة "تمتلك المؤسسة جهاز رقابي فعال يتميز بالصدق والنزاهة مما يساعد في تقليل فرص الفساد المالي" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.301)، وجاءت فقرة "التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة تتميز بالسلامة و الدقة و الصدق" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.973)، أما الفقرة "نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة يضبط التصرفات اللاأخلاقية لموظفي المؤسسة" فجاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (1.290)، وكانت المرتبة العاشرة والأخيرة لفقرة "يهدف نظام الرقابة الداخلية الى حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة" بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.220).

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول فقرات محور الحد من الفساد المالي

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة في الحد من الفساد المالي، ويحتوي على (10) فقرات، وفيما يلي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات هذا المتغير وترتيبها حسب متوسطاتها الحسابية:

الجدول رقم (2-11): التحليل الوصفي لفقرات محور "الحد من الفساد المالي"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجات	مستوى الأهمية
01	تتخذ المؤسسة مجموعة من الإجراءات التي تقلل من حالات الفساد المالي.	3.51	1.095	08	موافق	مرتفع
02	المؤسسة تفعل حقا إجراءات الرقابة التي تمنع وتكتشف الثغرات والأخطاء.	4.00	0.804	02	موافق	مرتفع
03	موظفي الرقابة لابد أن يكونوا متخصصين في مجال العمل المحاسبي.	3.89	1.301	06	موافق	مرتفع
04	للمراقبة الداخلية أساليب ووسائل فنية فعالة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي.	3.49	1.147	09	موافق	مرتفع
05	فحص أنظمة الرقابة الداخلية من طرف الأجهزة الرقابية الخطوة الأساسية لمكافحة الفساد المالي.	3.89	1.022	05	موافق	مرتفع
06	تقوم الأجهزة الرقابية بتشخيص حدوث حالات الفساد المالي المكتشفة واقتراح الإجراءات التي تعمل على الحد منها.	3.69	1.078	07	موافق	مرتفع
07	تقوم المؤسسة بمعالجة الأخطاء السابقة وأخذها بعين الاعتبار.	3.94	1.110	04	موافق	مرتفع
08	للمؤسسة نظام رقابة داخلي قوي يسمح بالتقليل من الجهود المبذولة من طرف الأنظمة الرقابية الخارجية.	3.17	1.272	10	محايد	متوسط
09	للمؤسسة نظام رقابة داخلية جيد يعمل على تقويم المخاطر وإعداد التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها قصد مكافحة ظاهرة الفساد المالي.	4.03	0.747	01	موافق	مرتفع
10	تحرص الرقابة الداخلية على دراسة النظام المحاسبي المستخدم ومدى فعاليته في تطبيق العمليات المالية بدقة التي من شأنها المساهمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.94	0.765	03	موافق	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

يشير الجدول رقم (2-12) إلى إجابات أفراد العينة عن الفقرات الخاصة بمحور الحد من الفساد المالي، بحيث كانت المرتبة الأولى لفقرة "للمؤسسة نظام رقابة داخلية جيد يعمل على تقويم المخاطر وإعداد التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها قصد مكافحة ظاهرة الفساد المالي" بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.747)، في حين تحصلت الفقرة "المؤسسة تفعل حقا إجراءات الرقابة التي تمنع وتكتشف الثغرات والأخطاء" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.804).

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

كما جاءت الفقرة "تحرص الرقابة الداخلية على دراسة النظام المحاسبي المستخدم ومدى فعاليته في تطبيق العمليات المالية بدقة التي من شأنها المساهمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي" بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.765) في المرتبة الثالثة، ثم جاءت في المرتبة الرابعة فقرة "تقوم المؤسسة بمعالجة الأخطاء السابقة وأخذها بعين الاعتبار" بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (1.110)، أما المرتبة الخامسة فكانت لفقرة "فحص أنظمة الرقابة الداخلية من طرف الأجهزة الرقابية الخطوة الأساسية لمكافحة الفساد المالي" بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.022)، وحصلت الفقرة "موظفي الرقابة لابد أن يكونوا متخصصين في مجال العمل المحاسبي" على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.301)، في حين جاءت الفقرة "تقوم الأجهزة الرقابية بتشخيص حدوث حالات الفساد المالي المكتشفة واقتراح الإجراءات التي تعمل على الحد منها" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.078)، وجاءت فقرة "تتخذ المؤسسة مجموعة من الإجراءات التي تقلل من حالات الفساد المالي" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (1.095)، أما الفقرة "للقابة الداخلية أساليب ووسائل فنية فعالة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي" فجاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.147)، وكانت المرتبة العاشرة والأخيرة لفقرة "للمؤسسة نظام رقابة داخلي قوي يسمح بالتقليل من الجهود المبذولة من طرف الأنظمة الرقابية الخارجية" بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (1.272).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة للوقوف على مدى قبولها أو رفضها.

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية الأغواط". ويمكن صياغتها كما يلي:

- (H0): لا يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية الأغواط.
- (H1): يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-12): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

القرار	مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
قبول	0.000	1.699	60.650	مرتفع جداً	0.433	4.44	الفرضية الرئيسية الأولى

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-13) نجد أن المتوسط الحسابي للمحور الأول قد بلغ (4.44) والانحراف المعياري بلغ (0.433) وهذا ما يوافق مستوى الأهمية "مرتفع جداً"، كما أن قيمة قيمة T المحسوبة (60.650) وهي أكبر من

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

T الجدولية التي تساوي (1.699) ومستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

النتيجة التي تم التوصل إليها تشير إلى أن مستوى الرقابة الداخلية في مركز الضرائب لولاية الأغواط كان مرتفع جداً من وجهة نظر أفراد العينة، وهذا يعكس الاهتمام الكبير بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في هذا المركز.

بشكل عام، تعكس هذه النتيجة جهوداً متميزة في مجال الرقابة الداخلية بمركز الضرائب لولاية الأغواط، والتي تستحق الإشادة والاستمرار في تطبيقها بفعالية.

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه: "يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط".

ويمكن صياغتها كما يلي:

- (H0): " لا يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.
- (H1): "يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

القرار	مستوى الدلالة	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الرئيسية الثانية
قبول	0.000	1.699	31.501	مرتفع	0.700	3.73	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-14) نجد أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني قد بلغ (3.73) والانحراف المعياري بلغ (0.700) وهذا ما يوافق مستوى الأهمية "مرتفع"، كما أن قيمة قيمة T المحسوبة (31.501) وهي أكبر من T الجدولية التي تساوي (1.699) ومستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد مستوى مرتفع للحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

إن هذه النتائج تؤكد على فعالية الإجراءات والضوابط المطبقة في مركز الضرائب للحد من الفساد المالي وتعزيز النزاهة والشفافية. وهذا يعد مؤشراً إيجابياً على أداء المركز في هذا الجانب الحيوي. ومع ذلك، ينبغي المواصلة في تطوير وتعزيز هذه الجهود للحفاظ على هذا المستوى المرتفع من الأداء.

ثالثاً: الفرضية الرئيسية الثالثة

تنص الفرضية الرئيسية الثالثة على أن: "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط".

ويمكن صياغتها كما يلي:

- (H0): لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.
- (H1): يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

جاءت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم (2-14): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variances) (المتغير التابع = الحد من الفساد المالي)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة F	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R
1	3.470	1	3.470	8.673	0.006	0.208	0.456
	13.202	33	0.400				
	16.671	34					
النموذج MODEL	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة T	
-	B	الخطأ المعياري	Beta	-	1.699	-	-
تأثير ثابت Constant	0.454	1.117	-	0.406		0.687	
الرقابة الداخلية	0.737	0.250	0.456	2.945		0.006	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج SPSS.

المبحث الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات

يتضح من خلال الجدول رقم (2-15) وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط إذ بلغ معامل الارتباط لبيرسون (0.456)، وهذا ما يعني أن علاقة الارتباط وصلت حدود (46%) وهي نسبة متوسطة تعكس تأثير الرقابة الداخلية على الحد من الفساد المالي.

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تبلغ (8.673) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (2.998)، كما أن القيمة الاحتمالية "sig" تقدر بـ (0.006) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وقيمة (T) المحسوبة بلغت (2.945) وهي أكبر من (T) الجدولية البالغة (1,699) عند مستوى دلالة (0.006)، ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.208)، وهذا يعني أن المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) يفسر ما نسبته (20.8%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، أي كلما تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة تغير المتغير التابع بمقدار (0.208)، أما باقي التأثير (79.2%) فيعود لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

مما سبق فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط.

هذه النتيجة تؤكد بقوة الدور الحيوي للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط. فالتحليل الكمي يوضح أن هناك علاقة ارتباطية بين تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة وانخفاض معدلات الفساد المالي، وهذا ما يثبت أهمية استمرار تدعيم وتعزيز منظومة الرقابة الداخلية في هذا المركز الضريبي والتي تلعب دوراً محورياً في ضمان النزاهة والشفافية في إدارة العمليات المالية وصرف الأموال العامة، إذ أن المحافظة على هذه الجهود الرقابية سيكون لها انعكاسات إيجابية مباشرة على معدلات الفساد المالي، وبالتالي تعزيز الثقة في الجهاز الضريبي وتحسين أداء وكفاءة هذا القطاع الحيوي.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال عرض النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية، توصلنا إلى أن مستوى موافقة موظفي مركز الضرائب لولاية الأغواط على محور الرقابة الداخلية مرتفع جداً بمتوسط حسابي عام (4.44) وانحراف معياري (0.433)، كما أن مستوى موافقة عمال هذه المؤسسة على محور الحد من الفساد المالي كان مرتفع بمتوسط حسابي عام (3.73) وانحراف معياري (0.700).

وتوصلنا أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية ومتوسطة بين الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي، بحيث بلغت قيمة الارتباط بين المحورين (0.456).

وفي الأخير توصلنا من خلال هذا الفصل إلى وجود أثر للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بمركز الضرائب لولاية الأغواط، إذ أن المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) يفسر ما نسبته (20.8%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، أي كلما تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة تغير المتغير التابع بمقدار (0.208).

خاتمة

إن هذه الدراسة ركزت على العلاقة بين الرقابة الداخلية والفساد المالي بشكل عام، وهو ما يميزها عن العديد من الدراسات الأخرى. لقد تم استعراض هذه العلاقة من خلال تحليل مفصل لكيفية تأثير أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية على تقليل الفساد المالي داخل المؤسسات. وتم إيضاح كيف أن الرقابة الداخلية ليست فقط أداة لضمان سلامة العمليات المحاسبية والمالية، بل هي أيضاً عنصر حاسم في بناء بيئة عمل نزيهة وشفافة. الدراسة لم تكتفِ فقط بتحديد الأطر النظرية، بل عمدت إلى تقديم بيانات ميدانية من مركز الضرائب بولاية الأغواط، مما أعطى الدراسة بعداً عملياً ملموساً وأكدت على أن نظام الرقابة الداخلية يمكن أن يكون وسيلة فعالة وقابلة للتطبيق في الحد من الفساد المالي. هذا التركيز المتكامل بين النظرية والتطبيق العملي يُعزز من أهمية نتائج الدراسة ويوفر أساساً قوياً لتطوير استراتيجيات مستقبلية لمكافحة الفساد المالي في المؤسسات الأخرى.

إختبار فرضيات البحث

بناءً على هذه النتائج تم الإجابة على إشكالية البحث الأساسية المتمثلة في كيفية مساهمة نظام الرقابة الداخلية بفعالية في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات وأكدت الدراسة صحة الفرضيات المطروحة :

- وجود مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة.
- وجود مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي في المؤسسة محل الدراسة .
- وجود دور ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالمؤسسة.

النتائج

- الرقابة الداخلية هي نظام يشمل إجراءات وأنظمة لضمان تحقيق أهداف المؤسسة وحماية الأصول وضمان دقة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية.
- نظام الرقابة الفعّال يقلل من فرص الفساد من خلال الكشف المبكر وتطبيق العقوبات الصارمة.
- مستوى موافقة موظفي مركز الضرائب على الرقابة الداخلية كان مرتفعاً جداً (متوسط حسابي 4.44).
- هناك علاقة إيجابية ومتوسطة بين الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي (ارتباط 0.456).
- الرقابة الداخلية تفسر 20.8% من التباين في الحد من الفساد المالي، مما يشير إلى تأثيرها الكبير في تقليل الفساد.

التوصيات

- تفعيل نظام الرقابة الداخلية للمحافظة على قدرته في الحد من ظاهرة الفساد المالي واكتشاف الانحرافات المالية .
- التخطيط الجيد لعملية الداخلية بحيث تكون هذه الرقابة وسيلة الإدارة الفعالة في تشخيص معرقلات العمل.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد محاربة الفساد المالي
- اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة.
- العمل على تفعيل القوانين ووسائل الردع وتطوير النظم الرقابية.
- التركيز على البعد الأخلاقي في قطاعات العمل العامة و الخاصة في محاربة الفساد.

قائمة المراجع

الكتب

1. ألفين أرنيز جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل ترجمة عبد القادر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002.
2. أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
3. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
4. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات النظرية، دار الأوائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 200.
5. رائد محمد عبد ربه، المراجعة الداخلية، الجنادرية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2010.
6. عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث الاصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية 2016/2015.
7. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير، الطبعة الأولى، سورية، 2002.
8. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة لنشر، الازارطة الاسكندرية، 2002.
9. فتحي رزق الله السوافيري، الإتجاهات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
10. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.
11. محمد التهامي ظواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006 .
12. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
13. محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة الجامعية، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2002.
14. محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 1999.
15. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، اليمن، 2019.
16. مصطفى عبد الله، أبو قاسم خشيم، مبادئ علم الإدارة العامة، الجامعة المتوحة، طرابلس، 2002.

الدراسات و الدوريات و المجلات

1. إيناس مفتاح العريفي، الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية من وجهة نظر أعضاء وموظفي ديوان المحاسبة ، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، العدد 1 2022.
2. ايمان بوقصة، الإطار النظري الظاهرة الفساد المالي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار تلجي الأغواط، المجلد الأول، العدد 3، مارس 2018.
3. حسن أبو محمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، سوريا، مجلد 08، العدد 01، 2002.
4. عبد القادر حيرش، دور نظم الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018.
5. عوض خلف دلف العيساوي، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، أفريل 2009، العراق.
6. فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، منهل مجيد احمد، تفعيل نظام الرقابة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد 92، 2012.
7. كريفار مراد، بربري محمد امين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السادسي الثاني، العدد 17، 2017.
8. ياسر تاج السر محمد سند، محمد نصر الدين حمد عبدون، الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة الفساد المالي في القطاع العام، دورية علمية، جامعة النيلين، السودان.

المذكرات

1. حميدات احمد، دور الرقابة الداخلية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتأمين SAA، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2020/2019.
2. شتوح لحسن، دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للبنوك، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2020/2019.
3. شوان صابر دزايي، دور الرقابة والتدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري دراسة إستطلاعية في أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة العمل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة نيقوسيا، قبرس، 2021.
4. صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، 2016/2015.
5. ناصري فتيحة، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية في مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2018.
6. ميمون حسام الديني، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016.
7. موسى ورقلي، عبد الحكيم أزميت، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة شركة التوزيع والكهرباء والغاز بورقلة، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022/2023.
8. وجدان علي أحمد، دور الرقابة والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

مواقع الأنترنت

1. اية القواسمي ، طرق مكافحة الفساد المالي والإداري ، 13:45 2024-05-05 ، <https://mawdoo3.com>

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان

السادة و السيدات الأفاضل الموظفين بمركز الضرائب لولاية الأغواط

يشرفني ان اتقدم الى سيادتكم الموقرة بهذه الإستمارة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز مذكرة ماستر تحت عنوان "دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي" و نعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم سوف تحضى بالأهمية البالغة لدينا و بالسرية التامة و لن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

و نشكركم جزيل الشكر على مساهمتكم الجادة الصريحة

و لكم منا فائق التقدير و الاحترام.

الطالبتين سبع سامية جوجة و لعجالي مليكة

الجزء الاول : بيانات عامة

يرجى وضع اشارة (X) على الإجابة التي تناسبك:

وصف عينات الدراسة		الإجابة
المؤهل العلمي		ثانوي
		جامعي
الخبرة المهنية		أقل من 5 سنوات
		5-10 سنوات
		11-15 سنوات
		16-25 سنوات
		26 سنة فما فوق

الجزء الثاني: محاور الدراسة

1. يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية بالمؤسسة محل الدراسة.

رقم السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
1	تعتبر الرقابة الداخلية عنصر أساسي في الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة.					
2	إدارة المؤسسة موافقة على تفعيل دور الرقابة الداخلية.					
3	الرقابة الداخلية تضمن دقة وسلامة القوائم المالية عن طريق إخضاعها لعمليات الرقابة قبل إقرارها.					
4	التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة تتميز بالدقة والسلامة و الدقة و الصدق.					
5	تساهم الرقابة الداخلية في إحترام والإلتزام بالسياسات المسطرة من قبل الإدارة العليا بالمؤسسة.					
6	تمتلك المؤسسة جهاز رقابي فعال يتميز بالصدق والنزاهة مما يساعد في تقليل فرص الفساد المالي .					
7	تستطيع المؤسسة مكافحة ظاهرة الفساد المالي من خلال أجهزة رقابية تسمح بالفصل بين معالجة المعلومات والوظائف الخاصة بالمؤسسة.					
8	يهدف نظام الرقابة الداخلية الى حماية الأصول الخاصة بالمؤسسة.					
9	نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة يضبط التصرفات اللاأخلاقية لموظفي المؤسسة.					
10	للمراقبة الداخلية مجموعة من التعليمات التي تسمح بالتحكم بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة.					

2- يوجد مستوى مرتفع للرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

رقم السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
1	تتخذ المؤسسة مجموعة من الإجراءات التي تقلل من حالات الفساد المالي.					
2	المؤسسة تفعل حقا إجراءات الرقابة التي تمنع وتكتشف الثغرات والأخطاء.					
3	موظفي الرقابة لابد أن يكونوا متخصصين في مجال العمل المحاسبي.					
4	للرقابة الداخلية أساليب ووسائل فنية فعالة للكشف عن مواطن الضعف والقصور في الأداء المالي.					
5	فحص أنظمة الرقابة الداخلية من طرف الأجهزة الرقابية الخطوة الأساسية لمكافحة الفساد المالي.					
6	تقوم الأجهزة الرقابية بتشخيص حدوث حالات الفساد المالي المكتشفة وإقتراح الإجراءات التي تعمل على الحد منها.					
7	تقوم المؤسسة بمعالجة الأخطاء السابقة وأخذها بعين الاعتبار.					
8	للمؤسسة نظام رقابة داخلي قوي يسمح بالتقليل من الجهود المبذولة من طرف الأنظمة الرقابية الخارجية .					
9	للمؤسسة نظام رقابة داخلية جيد يعمل على تقويم المخاطر وإعداد التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها قصد مكافحة ظاهرة الفساد المالي.					
10	تحرص الرقابة الداخلية على دراسة النظام المحاسبي المستخدم ومدى فعاليته في تطبيق العمليات المالية بدقة التي من شأنها المساهمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي .					

الملحق رقم 02: مخرجات برنامج SPSS

Corrélations

		A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	المتغير لمستقل
A1	Corrélation de Pearson	1	,172	-,020	-,227	,422*	,137	-,076	,325	,144	,040	,783**
	Sig. (bilatérale)		,322	,909	,189	,012	,434	,663	,057	,410	,818	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A2	Corrélation de Pearson	,172	1	,223	,349*	,393*	,476**	,343*	,195	,047	,495**	,439**
	Sig. (bilatérale)	,322		,199	,040	,019	,004	,044	,262	,788	,003	,008
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A3	Corrélation de Pearson	-,020	,223	1	,261	,486**	,386*	,446**	,202	,135	,505**	,799**
	Sig. (bilatérale)	,909	,199		,129	,003	,022	,007	,245	,440	,002	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A4	Corrélation de Pearson	-,227	,349*	,261	1	,305	,393*	,374*	,386*	,409*	,306	,718**
	Sig. (bilatérale)	,189	,040	,129		,075	,019	,027	,022	,015	,074	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A5	Corrélation de Pearson	,422*	,393*	,486**	,305	1	,286	,240	,646**	,195	,550**	,662**
	Sig. (bilatérale)	,012	,019	,003	,075		,096	,165	,000	,260	,001	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A6	Corrélation de Pearson	,137	,476**	,386*	,393*	,286	1	,569**	,291	,478**	,074	,590**
	Sig. (bilatérale)	,434	,004	,022	,019	,096		,000	,090	,004	,672	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A7	Corrélation de Pearson	-,076	,343*	,446**	,374*	,240	,569**	1	,283	,131	,490**	,743**
	Sig. (bilatérale)	,663	,044	,007	,027	,165	,000		,099	,455	,003	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A8	Corrélation de Pearson	,325	,195	,202	,386*	,646**	,291	,283	1	,083	,396*	,493**
	Sig. (bilatérale)	,057	,262	,245	,022	,000	,090	,099		,636	,018	,003

	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A9	Corrélation de Pearson	,144	,047	,135	,409*	,195	,478**	,131	,083	1	-,079	,560**
	Sig. (bilatérale)	,410	,788	,440	,015	,260	,004	,455	,636		,654	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A10	Corrélation de Pearson	,040	,495**	,505**	,306	,550**	,074	,490**	,396*	-,079	1	,653**
	Sig. (bilatérale)	,818	,003	,002	,074	,001	,672	,003	,018	,654		,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
المتغير لمستقل	Corrélation de Pearson	,783**	,439**	,799**	,718**	,662**	,590**	,743**	,493**	,560**	,653**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,008	,000	,000	,000	,000	,000	,003	,000	,000	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	المتغير لتابع
B1	Corrélation de Pearson	1	,534**	-,288	,498**	,238	,490**	,267	,357*	,089	,106	,840**
	Sig. (bilatérale)		,001	,093	,002	,169	,003	,121	,035	,610	,543	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B2	Corrélation de Pearson	,534**	1	-,337*	,287	,179	,170	,033	-,144	,098	,000	,418*
	Sig. (bilatérale)	,001		,048	,095	,304	,330	,851	,410	,576	1,000	,013
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B3	Corrélation de Pearson	-,288	-,337*	1	-,139	,078	,016	-,045	,386*	,125	,378*	,619**
	Sig. (bilatérale)	,093	,048		,426	,655	,929	,796	,022	,476	,025	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B4	Corrélation de Pearson	,498**	,287	-,139	1	,199	,127	,300	,345*	,258	,167	,480**

	Sig. (bilatérale)	,002	,095	,426		,251	,467	,080	,043	,135	,339	,004
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B5	Corrélation de Pearson	,238	,179	,078	,199	1	,607**	,409*	,287	,505**	,556**	,489**
	Sig. (bilatérale)	,169	,304	,655	,251		,000	,015	,095	,002	,001	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B6	Corrélation de Pearson	,490**	,170	,016	,127	,607**	1	,058	,405*	,377*	,584**	,702**
	Sig. (bilatérale)	,003	,330	,929	,467	,000		,740	,016	,026	,000	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B7	Corrélation de Pearson	,267	,033	-,045	,300	,409*	,058	1	,153	,357*	,169	,801**
	Sig. (bilatérale)	,121	,851	,796	,080	,015	,740		,380	,035	,331	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B8	Corrélation de Pearson	,357*	-,144	,386*	,345*	,287	,405*	,153	1	,366*	,494**	,549**
	Sig. (bilatérale)	,035	,410	,022	,043	,095	,016	,380		,030	,003	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B9	Corrélation de Pearson	,089	,098	,125	,258	,505**	,377*	,357*	,366*	1	,724**	,465**
	Sig. (bilatérale)	,610	,576	,476	,135	,002	,026	,035	,030		,000	,005
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
B10	Corrélation de Pearson	,106	,000	,378*	,167	,556**	,584**	,169	,494**	,724**	1	,629**
	Sig. (bilatérale)	,543	1,000	,025	,339	,001	,000	,331	,003	,000		,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
الت_ المتغير ابع	Corrélation de Pearson	,840**	,418*	,619**	,480**	,489**	,702**	,801**	,549**	,465**	,629**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,013	,000	,004	,003	,000	,000	,001	,005	,000	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,784	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,738	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,860	20

Statistiques descriptives

	N		Skewness		Kurtosis	
	Statistiques		Statistiques	Erreur standard	Statistiques	Erreur standard
المستقل_ المتغير	35		-,057	,398	-1,080	,778
التابع_ المتغير	35		,400	,398	-,360	,778
N valide (liste)	35					

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	9	25,7	25,7	25,7
	انثى	26	74,3	74,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل سنة 30	9	25,7	25,7	25,7
	فوق فما سنة 31	26	74,3	74,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العلمي_المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	3	8,6	8,6	8,6
	جامعي	32	91,4	91,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المهنية_الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 10-5	9	25,7	25,7	25,7
	سنوات 15-11	4	11,4	11,4	37,1
	سنوات 16-25	5	14,3	14,3	51,4
	فوق فما سنة 26	12	34,3	34,3	85,7
	سنوات 5 من أقل	5	14,3	14,3	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
في أساسي عنصر الداخلية الرقابة تعتبر بالمؤسسة الخاص التنظيمي الهيكل	35	4,54	,657
دور تفعيل عل موافقة المؤسسة إدارة الداخلية الرقابة	35	4,23	,690
القوائم وسلامة دقة تضمن الداخلية الرقابة لعمليات إخضاعها طريق عن المالية إقرارها قبل الرقابة	35	4,54	,701
تتميز بالمؤسسة الخاصة المالية التقارير الصدق و الدقة و بالسلامة	35	3,63	,973
إحترام في الداخلية الرقابة تساهم قبل من المسطرة بالسياسات والإلتزام بالمؤسسة العليا الإدارة	35	3,80	,933
يتميز فعال رقابي جهاز المؤسسة تمتلك تقليل في يساعد مما والنزاهة بالصدق المالي الفساد فرص	35	3,69	1,301
الفساد ظاهرة مكافحة المؤسسة تستطيع تسمح رقابية أجهزة خلال من المالي والوظائف المعلومات معالجة بين بالفصل بالمؤسسة الخاصة	35	3,77	,973
حماية الى الداخلية الرقابة نظام يهدف بالمؤسسة الخاصة الأصول	35	3,43	1,220
يخضع للمؤسسة الداخلي الرقابة نظام المؤسسة لموظفي اللاأخلاقية التصرفات	35	3,57	1,290
التعليمات من مجموعة الداخلية للرقابة تقوم التي بالعمليات بالتحكم تسمح التي المؤسسة بها	35	4,34	,539
المستقل_ المتغير	35	4,44	,433
N valide (liste)	35		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الإجراءات من مجموعة المؤسسة تتخذ المالي الفساد حالات من تقلل التي	35	3,51	1,095
التي الرقابة إجراءات حقا تفعل المؤسسة والأخطاء الثغرات وتكتشف تمنع	35	4,00	,804
يكونوا أن لابد الرقابة موظفي المحاسبي العمل مجال في متخصصين	35	3,89	1,301
فعالة فنية ووسائل أساليب الداخلية للرقابة في والقصور الضعف مواطن عن للكشف المالي الأداء	35	3,49	1,147
طرف من الداخلية الرقابة أنظمة فحص الأساسية الخطوة الرقابية الأجهزة المالي الفساد لمكافحة	35	3,89	1,022
حدوث بتشخيص الرقابية الأجهزة تقوم وإقتراح المكتشفة المالي الفساد حالات منها الحد على تعمل التي الإجراءات	35	3,69	1,078
السابقة الأخطاء بمعالجة المؤسسة تقوم الإعتبار بعين وأخذها	35	3,94	1,110
يسمح قوي داخلي رقابة نظام للمؤسسة طرف من الميزولة الجهود من بالتقليل الخارجية الرقابية الأنظمة	35	3,17	1,272
يعمل جيد داخلية رقابة نظام للمؤسسة التقارير وإعداد المخاطر تقويم على مكافحة قصد بها الإدارة لإمداد الملائمة المالي الفساد ظاهرة	35	4,03	,747
دراسة على الداخلية الرقابة تحرص فعاليته ومدى المستخدم المحاسبي النظام بدقة المالية العمليات تطبيق في	35	3,94	,765
التابع_ المتغير	35	3,73	,700
N valide (liste)	35		

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المستقل_المتغير	35	4,44	,433	,073
التابع_المتغير	35	3,73	,700	,118

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المستقل_المتغير	60,650	34	,000	4,443	4,29	4,59
التابع_المتغير	31,501	34	,000	3,729	3,49	3,97

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,456 ^a	,208	,184	,632	,208	8,673	1	33	,006

a. Prédictors : (Constante), المستقل_المتغير

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,470	1	3,470	8,673	,006 ^b
	de Student	13,202	33	,400		
	Total	16,671	34			

a. Variable dépendante : التابع_المتغير

b. Prédictors : (Constante), المستقل_المتغير

Coefficients^a

		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		B	Erreur standard	Bêta	t		Corrélation simple	Partielle	Partielle	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,454	1,117		,406	,687					
	المستقل_ المتغير	,737	,250	,456	2,945	,006	,456	,456	,456	1,000	1,000

a. Variable dépendante : التابع_ المتغير

